صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الإصدار الأول لتقرير مرصد

"البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"

Fintech Regulatory Sandboxes

صندوق النقد العربي

فبراير 2021

تقديم

تنامى في الآونة الأخيرة دور التقنيات المالية الحديثة ((Financial Technology (Fintech) في تقديم الخدمات المالية وزيادة مستويات الشمول المالي في عدد من الدول العربية في ظل ما تقدمه من حلولٍ واعدةٍ تُمكّن العديد من الفئات المستبعدة وغير المخدومة مالياً بشكل كاف على رأسها الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسكان المناطق الواعدة من النفاذ السلس بتكلفة ميسرة إلى الخدمات المالية.

في هذا الإطار، يحرص صندوق النقد العربي في سياق استراتيجيته للفترة (2020-2025) على تبني العديد من المبادرات الهادفة إلى تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة بهدف مساندة جهود السلطات الإشرافية في توفير البيئة الحاضنة لمثل هذه التقنيات، وتفعيل دورها في تطوير وخفض كلفة تقديم الخدمات المالية، وزيادة فرص نفاذ الأفراد والمشروعات إلى الخدمات المالية. في هذا السياق، أنشأ صندوق النقد العربي مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في عام 2018 لصياغة المبادئ التوجيهية الإرشادية، والسياسات ذات الصلة، والقيام بأنشطة تستهدف دعم التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية في الدول العربية.

من جانب آخر، وفي ظل حرص صندوق النقد العربي على أن تواكب إسهاماته البحثية اهتمامات دوله الأعضاء، ارتأى الصندوق أهمية إصدار دوريةً بحثيةً سنويةً بعنوان "مرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، بهدف رصد أبرز النماذج الناجحة في مجال ضمان البيئة المواتية لنمو أنشطة هذا القطاع خاصة منها تلك القابلة للتوسع والتطبيق في الدول العربية بهدف المساهمة في تبادل الخبرات بما يدعم عملية صنع القرار، ويساهم في التطوير المستمر لهذه التقنيات بما يُلبي الاحتياجات الماسة للدول العربية.

تُلقي هذه الدورية الضوء على جهود السلطات الإشرافية في توفير بيئة يُمكن من خلالها تشجيع التقنيات المالية الحديثة الناشئة واحتضانها بهدف توفير الدعم اللازم للنماذج الناجحة من تلك التقنيات من جهة، والاستفادة من رصد وتقييم نماذج أعمال هذه التقنيات في صياغة الأطر التنظيمية والرقابية ذات الصلة لضمان حماية مستهلكي تلك الخدمات وتعزيز الاستقرار المالي من جهة أخرى.

بناءً على ما سبق، يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل هذا الإصدار إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها خدمةً لدوله الأعضاء، بما يساهم في تطوير القطاع المالي في الدول العربية ويدعم مسيرتها في اتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

© صندوق النقد العربي 2021
حقوق الطبع محفوظة

يُعد أعضاء الدائرة الاقتصادية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي إسهامات بحثية يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الإلكتروني. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها او إعادة طباعتها بأي صورة دون
موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير
مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 2 971+
فاكس: 6326454 2 971+
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
الموقع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae

المحتويات

تقديم 2
ملخص تنفيذي 6
أولاً: خلفية عامة عن قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية 9
ثانياً: شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية ومجالات عملها 11
ثالثاً: مدى توفر البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية 13
رابعاً: الحوافز التي يتم منحها لشركات التقنيات المالية الحديثة العاملة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية 15
خامساً: شروط الانضمام للبيئة الرقابية الاختبارية 16
سادساً: آليات العمل المتبعة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية 17
سابعاً: إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية 21
ثامناً: أهم خدمات الدعم التي يتم منحها لشركات التقنيات المالية الحديثة العاملة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية 22
تاسعاً: مؤشرات أداء البيئات الرقابية الاختبارية 25
عاشراً: الخلاصة والتوصيات 27
الملاحق 30

قائمة الرسوم البيانية:

شكل رقم (1) : عدد شركات التقنيات المالية في الدول العربية (2020) 14

شكل رقم (2) : توزيع مجالات التقنيات المالية الحديثة كنسبة من إجمالي عدد الحلول التي تقدمها هذه الشركات 15

شكل رقم (3) : توزيع مجالات التقنيات المالية الحديثة كنسبة من إجمالي عدد الشركات العاملة في المجال - قطاع الأعمال إلى المستهلكين (B2C) 15

شكل رقم (4) : عدد شركات التقنيات المالية المُنضمة إلى البيئة الرقابية الاختبارية (2020) 28

قائمة الجداول:

جدول رقم (1) : أهم المجالات التي تعمل بها شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (2020) 14

جدول رقم (2) : أهم أوجه الدعم التي يتم تقديمها للشركات المنضمة إلى البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية ... 26

جدول رقم (3) : مؤشرات نجاح البيئة الرقابية الاختبارية المستخدمة في الدول العربية 29

ملخص تنفيذي

شهدت سوق التقنيات المالية الحديثة[1] [Financial Technology (Fintech)] نمواً بارزاً في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات في التقنيات المالية على مستوى العالم من 9 مليارات دولار عام 2010، إلى نحو 136 مليار دولار عام 2019 بمعدل نمو مركب بلغ نحو 38 في المائة خلال الفترة (2010-2019)[2]. تشمل هذه التقنيات عدداً من الحلول المتطورة التي تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه التوسع في تقديم الخدمات المالية.

واكب ذلك تنـامى دور التقنيات المالية الحديثة في تقديم الخدمات المالية وتحسين مستويات الشمول المالي في العديد من الدول العربية مستفيدةً في ذلك من دعم السلطات الإشرافية وحرصها على توفير الإطار التنظيمي والبيئة الداعمة لأنشطة الشركات العاملة في هذا المجال. لعل من أهم الجهود المبذولة في هـذا السيـاق، قيـام دول عربية بإطلاق مبادرات وطنية للتقنيات المالية الحديثة في إطار جهودها لزيادة مستويات الشمـول المـالي ورفـع كفاءة الخدمات المالية، واتجاه عـدد من البنوك المركـزية ومـؤسسات النقد العربية إلى استقطاب الشركات التي تتبنى أفكـار مبتكرة في هـذا المجـال للعمـل وفـق بيئات رقابيـة اختبـارية تـوفـر المُناخ الحاضن لنـمو أنشطتـها وتقديم الـدعم اللازم لها وفق أطر محكـومة رقابيـاً (Controlled Regulatory Environment).

تُمثـل البيئـات الرقـابيـة الاختبارية لشـركـات التقنيـات الماليـة الحديثـة (Fintech Regulatory Sandboxes) أحد أهم الدعائم التي يُعول عليها لتوفير البيئة الحاضنة للشركات العاملة في هذا المجال ودعم نمو هذا النشاط، حيث تُمكن هذه البيئات الشركات الناشئة في مجال التقنيات المالية الحديثة من العمل في إطار بيئة رقابية تجريبية وتقديم خدماتها لعدد محدود من المستهلكين، وهو ما يساعد على النضوج التدريجي لنماذج أعمال هذه الشركات.

من جهة أخرى، تُمكن البيئات الرقابية السلطات الإشرافية من مراقبة ومتابعة نماذج أعمال هذه الشركات ومن ثم صياغة الأطر الملائمة لتنظيم عملها قبل أن يتم ترخيصها والسماح لها بتقديم خدماتها على نطاق واسع من المستهلكين، بما يضمن الاستقرار المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية. علاوة على ما سبق، تمنح هذه البيئات الرقابية المستثمرين سواءً كانوا من القطاع المصرفي أو من خارجه الثقة في نشاط شركات التقنيات المالية الناشئة، ومن ثم تسهيل عقد شراكات ناجحة مع هذه الشركات وتوفير التمويل اللازم لدعم أنشطتها.

بناءً على ما سبق، وفي إطار اهتمامه بدور التقنيات المالية في تطوير القطاع المالي، اتجه صندوق النقد العربي إلى إصدار دورية جديدة بعنوان **"مرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"**، بهدف رصد أبرز النماذج الناجحة في هذا المجال من واقع استبيان يتم استيفاؤه من قبل السلطات الإشرافية في الدولة العربية، بما يتيح التعرف على جوانب ومقومات نجاح البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية ودورها في دعم نمو قطاع التقنيات المالية الحديثة[3].

بحسب البيانات المتوفرة عن الدول العربية فيما يتعلق بشركات حلول وخدمات التقنيات المالية الحديثة وعدد العاملين بها، بلغ إجمالي عدد الشركات العاملة في اثنتي عشرة دولة عربية قامت باستيفاء استبيان الإصدار

---

[1] يُلاحظ عدم وجود تعريف مُستقر عليه إلى الآن حول العالم بشأن أنشطة التقنيات المالية الحديثة، إلا أنه هناك محاولات من المؤسسات المالية وواضعي المعايير، على سبيل المثال عرف مجلس الاستقرار المالي التقنيات المالية الحديثة على أنها "الابتكارات في مجال الخدمات المالية باستخدام التقنيات، مما ينتج عنه نماذج أعمال جديدة وتطبيقات، وعمليات، أو منتجات ذات تأثير على كيفية توفير الخدمات المالية". يُصنف مجلس الاستقرار المالي التقنيات المالية الحديثة في خمس مجموعات رئيسة بما يشمل: 1. خدمات المدفوعات والمقاصة والتسوية، 2. خدمات الإيداع والاقتراض وحشد التمويل، 3. خدمات التأمين، 4. خدمات إدارة الاستثمار، و5. خدمات دعم السوق.

[2] Based on the latest figures. Source: Statistics, (2021). "Total value of investments into Fintech companies worldwide from 2010 to 2019", available at: https://www.statista.com/statistics/719385/investments-into-fintech-companies-globally/.

[3] تم استيفاء استبيان الإصدار الأول من مرصد البيئات الرقابية الاختبارية من قبل السلطات الإشرافية من قبل اثنتي عشرة دولة عربية ما يشمل: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، الكويت، عُمان، قطر، لبنان، المغرب.

الأول من مرصد البيئات الرقابية الاختبارية نحو 60 شركة. سجل عدد تلك الشركات أعلى مستوى له في تونس بإجمالي 25 شركة خلال عام 2020، يليها لبنان والسودان بنحو 12 و10 شركة على التوالي، فيما ينخفض عدد شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية الأخرى إلى أقل من عشرة شركات. يُلاحظ تذبذب عدد الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية خلال الفترة (2015-2020) في عدد من الدول التي تتوفر عنها بيانات، بما يشير إلى حاجة هذه الشركات إلى إطار وبيئة داعمة لنموها وتمكينها من مواجهة التحديات التي تواجه عملها لاسيما خلال السنوات الأولى من تأسيسها.

بشكل عام، تعتبر خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات أهم مجالات التقنيات المالية الأكثر انتشاراً في الدول العربية، حيث تنتشر في كل الدول العربية التي قامت باستيفاء الاستبيان، يليها خدمات التمويل الجماعي والتي تنتشر في خمس دول عربية تشمل كل من الإمارات والبحرين وتونس والسعودية ولبنان، ثم شركات التقنيات المالية العاملة في مجال حلول التأمين المتواجدة في أربع دول عربية وهي: البحرين والسعودية والكويت ولبنان. تتوزع باقي شركات التقنيات المالية العاملة في الدول العربية في المجالات الأخرى مثل الحوافظ الرقمية، ومنصات العمليات المصرفية المفتوحة، والعملات الرقمية، وحلول الاستثمار، وإدارة الخزينة، ونظام أعرف عميلك الإلكترونية، وإدارة المخاطر.

بناءً على ما سبق، يتكون الإصدار الأول من مرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية من عشرة أجزاء تتناول الوضع الراهن لهذه البيئات، وشروط ومراحل الانضمام إليها، إضافة إلى الآليات المتبعة لإدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية المنضمة لها، وطبيعة الحوافز ومجالات الدعم التي توفرها هذه البيئات، إلى جانب مؤشرات تقييم أداء البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية، فيما ينتهي التقرير بخلاصة وتوصيات على صعيد عملية صنع السياسات.

فمن حيث مدى توفر البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، تشير نتائج الاستبيان إلى توفر بيئات رقابية اختبارية في سبع دول عربية قامت باستيفاء الاستبيان وهي: الإمارات والأردن والبحرين وتونس والسعودية وعُمان والكويت. فيما لا تتوفر تلك البيئات في كل من العراق والسودان وقطر ولبنان والمغرب. يشار إلى أنه رغم عدم وجود مثل هذه البيئة في المغرب، إلا أن بنك المغرب يتبنى نهجاً داعماً لشركات التقنيات المالية الحديثة بهدف فهم الحواجز التجارية والتنظيمية، من منظور شركات التقنيات المالية والمستثمرين، بهدف معالجة التحديات التي تواجه نمو تلك الشركات.

يتسع نطاق الانضمام للبيئات الرقابية الاختبارية في عدد من الدول العربية ليشمل كذلك إلى جانب شركات التقنيات المالية الناشئة، كافة المؤسسات المالية المرخصة لاختبار الحلول المبتكرة القائمة على التقنيات المالية سواءً في مجال التقنيات المالية الحديثة أو القطاع المالي بشكل عام. كما أن بعض هذه البيئات مُتاح للمبتكرين وشركات التقنية المالية المحلية والأجنبية. وعلى الرغم من تركيز عدد من البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية في بداية عملها على المنتجات والخدمات المبتكرة القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني، إلا أن نطاق عمل تلك البيئات قد اتسع في أعقاب ذلك ليشمل المنتجات والخدمات المبتكرة الداعمة للقطاع المالي بشكل عام.

أما من حيث الحوافز الممنوحة في إطار البيئات الرقابية الاختبارية، فتُمنح الشركات العاملة في نطاق هذه البيئات عدد من الحوافز مثل تقديم المشورة والمعلومات بشأن اللوائح التنظيمية ومتطلبات الترخيص، وكذلك إمكانية النفاذ إلى التمويل اللازم لتنفيذ هذه الابتكارات. وتسمح بعض الدول العربية لشركات التقنيات المالية في إطار هذه البيئات بإمكانية اختبار هذه المنتجات من خلال بيئات افتراضية مُعدة لهذا الغرض بمشاركة عدد محدود من العملاء، فيما يُسمح لهذه الشركات في دول عربية أخرى بإمكانية الاختبار في بيئة فعلية من خلال التعامل مع أفراد وعملاء حقيقيين.

تخضع الشركات العاملة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية إلى متطلبات تنظيمية بسيطة، بالتالي تتجنب تحمل تكلفة عالية للامتثال للمتطلبات التنظيمية. كما تسهل هذه البيئات لشركات التقنيات المالية الحديثة بناء شراكات ناجحة مع القطاع المصرفي لتطوير الابتكارات المالية. إضافةً لذلك تساعد البيئات الرقابية على تعزيز التواصل ما بين الجهات المعنية في السلطات الإشرافية ممثلةً في إدارات الابتكار والتراخيص والامتثال وشركات

التقنيات المالية الحديثة بما يساعد على تقديم الدعم لهذه الشركات في كل مرحلة من مراحل العمل بإطار البيئات الرقابية الاختبارية بدايةً من مرحلة اختبار نموذج عمل هذه الشركة وحتى ترخيصها وخضوعها للمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة.

تقوم السلطات الإشرافية في الدول العربية باعتماد مجموعة من المعايير لقبول انضمام شركات التقنيات المالية للبيئات الرقابية الاختبارية من أهمها وجود قيمة مضافة ومنفعة مرجوة من اعتماد هذا المنتج المالي، وقابليته للتطبيق في السوق المحلي، وجاهزيته للاختبار في إطار البيئة الرقابية، وبحيث تُمنح الأولوية للمنتجات والخدمات التي يتوفر بها عنصر الابتكار. كما تتضمن متطلبات الانضمام كذلك وجود تقييم شامل لمستوى المخاطر المرتبط بهذا المنتج، وخطة للخروج من البيئة الرقابية الاختبارية والطرح بالسوق المحلي بعد الترخيص من الجهة الإشرافية، وتوفر مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسة ومعايير النجاح التي يتم استخدامها خلال فترة الاختبار المباشر في البيئة الرقابية الاختبارية.

فيما يتعلق بمراحل العمل بإطار البيئات الرقابية الاختبارية، فتشترك البيئات الرقابية في الدول العربية في اشتمالها على خمس مراحل أساسية بما يشمل 1. مرحلة التقدم للالتحاق بالبيئة الرقابية الاختبارية واستيفاء الوثائق اللازمة لذلك، 2. مرحلة التقييم وفيها تقوم السلطات الإشرافية باختيار الشركات التي ستلتحق بالبيئة الرقابية الاختبارية استناداً إلى عدد من المعايير السابق الإشارة إليها ومتطلبات الانضمام، 3. مرحلة الاختبار وتهدف هذه المرحلة إلى تجربة المنتج أو الخدمات المالية المبتكرة في حدود البيئة الاختبارية وجمع المعلومات ومراقبة النتائج ضمن آليات للرقابة والإشراف ورصد المخاطر من قبل السلطات الإشرافية. 4. مرحلة التقييم الخاص بالمنتجات المالية من قبل السلطات الإشرافية بما يعد جزءً أساسياً من رحلة البيئة الرقابية الاختبارية، حيث يتم في هذه المرحلة تحديد مصير الشركات المنضمة للبيئة الرقابية بناءً على النتائج والأهداف المرسومة. 5. مرحلة التخرج من البيئة الرقابية استناداً إلى نتائج مرحلة التقييم السابقة سواءً أكان ذلك من خلال المتابعة والبدء بطرح المنتج المالي في السوق، أو رفض إيقاف الترخيص في حال عدم جدوى المنتج، أو منح المتقدم مهلةً إضافيةً لإدخال أية تعديلات لازمة تراها السلطات الإشرافية لترخيص المنتج المالي. في إطار هذه المرحلة، يُطلب من الشركات التي تجتاز فترة الاختبار بنجاح التقدم للحصول على الترخيص في حالة وجود إطار تنظيمي قائم يُمكن أن ينظم عمل هذا المنتج. أما في حالة عدم وجود هذا الإطار التنظيمي، تبدأ السلطات الإشرافية في بلورة إطار تنظيمي وتشريعي ملائم بالتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة.

تقوم السلطات الإشرافية في الدول العربية بتبني مجموعة من التدابير بهدف إدارة المخاطر في إطار البيئات الرقابية الاختبارية بشكل جيد ، من بينها وضع حدود قصوى على عدد العملاء المتطوعين، وعلى حجم وعدد المعاملات، إضافة إلى إلزام الشركات بمتطلبات حماية سرية بيانات العملاء وبأطر محددة للإفصاح والشفافية، إلى جانب الالتزام بتطبيق إجراءات مواجهة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يُطلب من الشركات العاملة في هذه البيئات تقديم مصفوفة المخاطر المرتبطة بابتكاراتها المالية وخطط إدارة المخاطر. كما تلتزم هذه الشركات بتقديم تقارير دورية للأداء في إطار البيئة الاختبارية للسلطات الإشرافية بما يسمح باحتواء المخاطر، وتعديل المسار في الوقت الملائم. وفي حال التحقق من وجود مخاطر يتم إشراك فرق الرقابة والإشراف ذات الصلة وكذلك فرق الامتثال لفهم أنشطة شركات التقنيات المالية بإطار المختبر التنظيمي بشكل أفضل.

في إطار تقييم مدى فعالية البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية، يتم الرجوع إلى عدد من المؤشرات من بينها إجمالي عدد الشركات المنضمة إلى هذه البيئات وتلك التي تخرجت منها بنجاح، وكذلك الأطر التنظيمية الجديدة التي تم تبنيها في ضوء مراحل اختبار وتقييم نماذج أعمال الشركات المنضمة إلى هذه البيئات. في هذا الصدد، تشير نتائج الاستبيان الذي أجراه صندوق النقد العربي إلى أن عدد الشركات المنضمة إلى البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية التي تتبنى هذه البيئات ويتوفر عنها بيانات، في تزايد حيث بلغ عددها 44 شركة في عام 2020 يتواجد نصفها في البيئات الرقابية الاختبارية المتبناة من قبل السلطات الإشرافية في السعودية. من حيث الشركات المتأهلة من هذه البيئات الرقابية الاختبارية، فيتضح تخرج خمس شركات من البيئة الرقابية الاختبارية في البحرين وست شركات في السعودية.

من ناحية أخرى، ساعدت البيئات الرقابية الاختبارية المصارف المركزية في الدول العربية على تبني عدد من الأطر التنظيمية الجديدة في ضوء ما أسفرت عنه أنشطتها. على سبيل المثال، تمكن مصرف البحرين المركزي من صياغة العديد من الأطر التنظيمية استناداً إلى تلك البيئات بما يشمل نظام الصيرفة المفتوحة الذي تم بموجبه حصول شركتين على رخصة لتشغيل منصة للأصول الرقمية، إضافة إلى إصدار لوائح منظمة للاستشارات المالية الرقمية. كذلك تبني البنك المركزي السعودي مجموعة من القواعد المنظمة المتعلقة بأنشطة مقدمي خدمات المدفوعات، وتلك المتعلقة بتقديم منتج التمويل الاستهلاكي متناهي الصغر، وتحديث قواعد فتح الحسابات البنكية، وتعليمات رقابية خاصة بخدمات التصديق الرقمي وإصدار البطاقات الائتمانية للأفراد وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، التي من المتوقع إصدارها قريباً. كذلك يقوم بنك الكويت المركزي بإعداد التعليمات الخاصة باستيفاء متطلبات اعرف عميلك، ذلك بناءً على المراحل التي مرت بها إحدى المنتجات والخدمات في البيئة الرقابية التجريبية والمرتبطة بنظم أعرف عميلك الإلكترونية.

أولاً: خلفية عامة عن قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

اكتسبت صناعة التقنيات المالية الحديثة زخماً كبيراً حول العالم وفي المنطقة العربية في عام 2020، خصوصاً في أعقاب جائحة فيروس كورونا المُستجد مع وجوب عدم التلامس وتزايد الحاجة إلى تنفيذ المعاملات عن بُعد. بالتالي أصبحت أنشطة التقنيات المالية الحديثة من بين القطاعات الأكثر ازدهاراً من حيث تطور الأنظمة والتشريعات وحجم المعاملات.

في ذات السياق، تبنت الدول العربية العديد من السياسات والإصلاحات، من حيث تعزيز الإطار المؤسسي، واستحداث المختبرات التنظيمية، وإنشاء مراكز التقنيات المالية الحديثة، إضافةً إلى تنمية الأطر التنظيمية سواءً من حيث استحداث أو تعديل البنية التشريعية لتنمية الابتكارات المالية في إطار متوازن يحافظ على سلامة الصناعة المالية .

فيما يخص الإطار المؤسسي (Fintech/Innovation Offices)، عكفت الدول العربية على إنشاء وحدات متخصصة داخل هيئاتها الرقابية والإشرافية، على وجه التحديد المصارف المركزية وهيئات سوق المال، للتقنيات المالية الحديثة أو الابتكارات المالية، بهدف تعزيز البيئة الحاضنة للابتكارات المالية، يُناط بها التنسيق مع كافة الجهات داخل الدولة لتنمية هذه الصناعة، فضلاً عن التواصل مع الجهات التنظيمية المماثلة على المستويين الإقليمي والدولي، والتواصل مع المؤسسات الدولية وواضعي المعايير لتعزيز أنشطة التقنيات المالية الحديثة داخل الدولة وتبادل الخبرات. في هذا الإطار، أنشأت كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان والكويت ومصر وحدات داخل المصارف المركزية لتنمية التقنيات المالية الحديثة والابتكارات المالية داخل الدولة، هذا إضافةً إلى لجنة التقنيات المالية الحديثة في كل من عُمان ومصر .

كما استحدثت الهيئات الرقابية والإشرافية في العديد من الدول العربية مختبرات تنظيمية (Fintech Regulatory Sandboxes) تابعة للجهات الرقابية والإشرافية، حيث أنشأت كل من الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعُمان والكويت ومصر بيئات اختبارية داخل المصارف المركزية من أجل اختبار الحلول والمنتجات التي تتقدم بها الشركات لفترة مُحددة وشروط تقدم مُعلنة، ذلك في إطار بيئة تنظيمية مُيسرة ومختلفة عن الأطر التشريعية الكائنة في الدولة. إضافةً إلى وجود مختبر تنظيمي آخر في هيئة سوق المال السعودية. أما في الإمارات، فيتعاون المصرف المركزي مع الأطر الأخرى للبيئة الاختبارية الكائنة في كلٍ من سوق أبو ظبي المالي العالمي [Abu Dhabi Global Market (ADGM)] ومركز دبي المالي العالمي [International Financial Center (DIFC)] Dubai، اللذان يمثلان مناطق مالية حرة.

امتداداً لجهود الدول العربية في هذا التوجه، وإضافةً إلى المختبرات التنظيمية المُشار إليها سالفاً، تم استحداث مفهوم البيئات الاختبارية الرقمية في كل من سوق أبوظبي المالي ومصرف البحرين المركزي. رغم كون هذه المختبرات الرقمية ترتكز على نفس أطر عمل البيئات الرقابية الاختبارية الاعتيادية، إلا أنها تتميز عنها بكونها

تستند إلى بيئة رقمية متكاملة تتم بشكل رقمي منذ بداية الالتحاق بها وحتى استكمال حلول التقنيات المالية الحديثة.

فعلى سبيل المثال أطلق سوق أبو ظبي المالي العالمي في سبتمبر 2018، البيئة الاختبارية الرقمية للتقنيات المالية الحديثة (FinTech digital sandbox)، التي تسمح للمؤسسات المالية ومُبتكري الحلول المالية بتجربة المنتجات والحلول المالية من خلال بيئة ومنصة رقمية، ضمن بيئة اختبارية مُنظمة، وبالتالي تساهم تلك "البيئة الرقمية" في تعزيز الشمول المالي، وتلبية احتياجات الفئات الأقل استفادة من الخدمات المالية في المنطقة، إضافةً إلى مساعدة المؤسسات المالية على بناء قدرات رقمية تمكنها من استغلال الفرص المتاحة في السوق. تم تطوير البيئة الاختبارية الرقمية وفق المعايير التنظيمية لسلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي المالي العالمي [Regulatory Financial Services Authority (FRSA)]، مما يُتيح لها الإشراف آنياً على عمليات اختبارات الحلول المالية المطروحة في المنصة والمرخصة للعمل ضمن المختبر التنظيمي لسوق أبوظبي المالي العالمي.

أما بالنسبة لمملكة البحرين، فقد أطلق مصرف البحرين المركزي المختبر الرقمي للتقنيات المالية الحديثة (Digital Fintech Lab) في أكتوبر 2020 والمعروف باسم (FinHub73)، الذي يساهم في تعزيز التحول الرقمي من خلال دعم البيئة الاختبارية للحلول المالية الرقمية، مما يُعزز من رقمنة الحلول المالية المصرفية ونمو المصارف الرقمية. كما يسمح المختبر الرقمي (FinHub73) للمؤسسات المالية بتسريع الحلول المالية المُبتكرة وتنمية نماذج الأعمال الرقمية من خلال مسابقات التسارع التقني (Fintech hackathons). الجدير بالذكر أن البيئات الاختبارية الرقمية تسمح وتعزز من اختبار الحلول المالية المُبتكرة عبر الحدود، فهي لا تلتزم بنطاق جغرافي مُحدد.

أيضاً أقامت العديد من الدول العربية مراكز للتقنيات المالية الحديثة (Fintech Hubs) تعزيزاً لبناء وتنمية القدرات، خصوصاً لرواد الأعمال والشركات الناشئة، واستقطاب التمويل، ودعم الابتكارات المالية الحديثة، إضافة إلى زيادة الوعي بالتشريعات الحاكمة، ورفع الثقافة المالية الرقمية من خلال برامج التدريب والتأهيل المختلفة والفعاليات المتنوعة، حيث تعمل مراكز التقنيات المالية الحديثة كمُسرعات وحاضنات للأعمال، إضافة إلى مسابقات التسارع التقني. أنشأ عدد من الدول العربية هذه المراكز لدعم التقنيات المالية الحديثة، حيث أقامت الإمارات في يناير 2017 فينتك هايف (Fintech Hive) في سوق دبي المالي العالمي، ومركز (Hub 71) في سوق أبوظبي المالي العالمي في مارس 2019. أما البحرين فأنشأت في فبراير 2018 خليج البحرين للتكنولوجيا المالية (Bahrain Fintech Bay)، وأقامت السعودية فنتك سعودي (Fintech Saudi) في عام 2018، وأنشأت قطر مركز قطر للتكنولوجيا المالية (Qatar Fintech Hub) خلال عام 2018.

أما عن أحدث التشريعات الصادرة عن الدول العربية، فقد سعى عدد من الدول العربية إلى تطوير الأطر التشريعية بما يدعم التقنيات المالية خلال السنوات السابقة. ركزت هذه الأطر التشريعية على المدفوعات الرقمية (الأردن، والامارات، والسعودية، ومصر، والمغرب)، والحوافظ الرقمية (الإمارات، والبحرين، والسعودية)، وقواعد أعرف عميلك الإلكترونية (الإمارات، والبحرين، ومصر)، والتمويل الجماعي (الإمارات، والبحرين، والسعودية، ولبنان، والمغرب)، وسلامة الأمن الإلكتروني (السعودية، والكويت)، والأصول الرقمية (الإمارات)، والعملات المُشفرة (الإمارات، والبحرين)، والخدمات المصرفية المفتوحة (الإمارات، والبحرين)، والاستشارات المالية الرقمية والحوسبة السحابية (البحرين) .

في سياق متصل، فعلّت الامارات منصة رقمية بين مجموعة من البنوك التجارية تحت ريادة اتحاد المصارف للامتثال لقواعد اعرف عميلك الإلكترونية باستخدام تقنية سلاسل الكتل (البلوك تشين). كما أنشأ اتحاد المصارف منصة لتبادل المعلومات والتقارير حول التهديدات الإلكترونية بين البنوك التجارية، كما أقام سوق دبي المالي العالمي منصة شبيهة لتبادل المعلومات حول التهديدات الإلكترونية.

أيضاً يمثل تبني استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة بُعداً مهماً في هذا الإطار، حيث تحدد تلك الاستراتيجيات أهداف وأولويات ومبادرات الدولة في مجال التقنيات المالية الحديثة، والجهات المسؤولة عنها،

وبالتالي تضمن توافق الجهات ذات العلاقة عن تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. تجدر الإشارة إلى أن جمهورية مصر العربية نشرت بنهاية 2019 الاستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية الحديثة (Egypt FinTech and innovation Strategy) للفترة (2020-2022).

على المستوى الإقليمي، يحرص صندوق النقد العربي في سياق استراتيجيته للفترة (2020-2025) على تبني العديد من المبادرات الهادفة إلى تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة بهدف مساندة جهود السلطات الإشرافية في توفير البيئة الحاضنة لمثل هذه التقنيات، وتفعيل دورها في تطوير وخفض كلفة تقديم الخدمات المالية، وزيادة فرص نفاذ الأفراد والمشروعات إلى الخدمات المالية. في هذا السياق، أنشأ صندوق النقد العربي مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في عام 2018 لصياغة المبادئ التوجيهية الإرشادية، والسياسات ذات الصلة، والقيام بأنشطة تستهدف دعم التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية في الدول العربية، الملحق رقم (1).

ثانياً: شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية ومجالات عملها

يُلاحظ عدم وجود تعريف مُوحد حتى الآن حول العالم بشأن أنشطة التقنيات المالية الحديثة، إلا أن هناك محاولات من المؤسسات المالية وواضعي المعايير لتبني تعريفات للتقنيات المالية الحديثة، على سبيل المثال عرّف مجلس الاستقرار المالي التقنيات المالية الحديثة على أنها "الابتكارات في مجال الخدمات المالية باستخدام التقنيات، مما ينتج عنه نماذج أعمال جديدة وتطبيقات، وعمليات، أو منتجات ذات تأثير على كيفية توفير الخدمات المالية (FSB, 2017).

بحسب البيانات المتوفرة عن الدول العربية فيما يتعلق بشركات حلول وخدمات التقنيات المالية الحديثة وعدد العاملين بها، بلغ إجمالي عدد الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة المتواجدة في اثنتي عشرة دولة عربية قامت باستيفاء استبيان الإصدار الأول من مرصد البيئات الرقابية الاختبارية نحو 60 شركة. سجل عدد تلك الشركات أعلى مستوى له في تونس بإجمالي 25 شركة خلال عام 2020، يليها لبنان والسودان بنحو 12 و10 شركة على التوالي، فيما ينخفض عدد شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية الأخرى إلى ما يقل عن عشرة شركات، الشكل رقم (1).

يُلاحظ تذبذب عدد الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية خلال الفترة (2015-2020) في عدد من الدول بما يشير إلى حاجة هذه الشركات إلى إطار وبيئة داعمة لنموها وتمكينها من مواجهة التحديات التي تواجه عملها لاسيما خلال السنوات الأولى من تأسيسها. من حيث عدد العاملين في شركات التقنيات المالية الحديثة، فقد شهد عددهم ارتفاعاً خلال الفترة، حيث ارتفع على سبيل المثال في المغرب ليصل إلى 4732 عاملاً في عام 2020، في حين بلغ عددهم 722 عاملاً في السعودية في نفس العام. أما من حيث الاستثمارات، في التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية على الصعيد العالمي، فقد شهدت على سبيل المثال ارتفاعاً ملموساً في العراق في عام 2018 لتصل إلى 5.2 مليون دينار ثم انخفضت في أعقاب ذلك لتصل إلى 2 مليون دينار في عام 2020.

شكل رقم (1)
عدد شركات التقنيات المالية في الدول العربية (2020) (شركة)

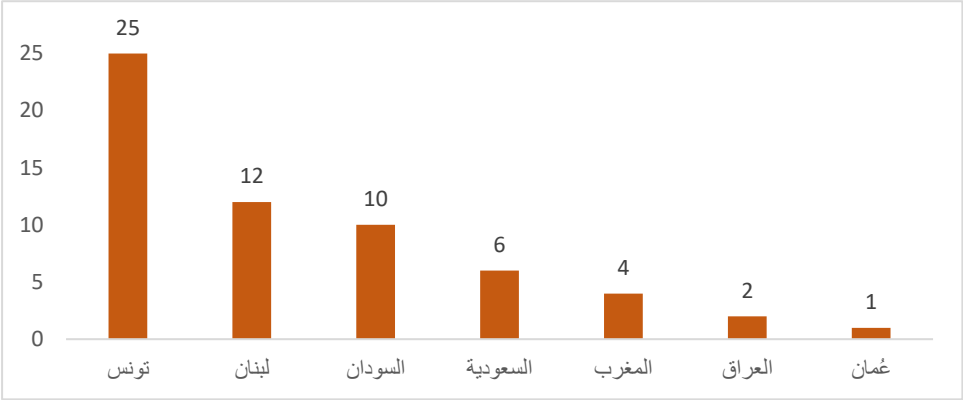

المصدر: صندوق النقد العربي، (2020). "استبيان الإصدار الأول من مرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، ديسمبر.

تعتبر خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات أهم مجالات التقنيات المالية الأكثر انتشاراً في الدول العربية حيث تنتشر في الاثنتي عشرة دولة عربية التي قامت باستيفاء الاستبيان، يليها حلول التمويل الرقمية والتمويل الجماعي التي تنتشر في خمس دول من الدول المستوفية للاستبيان بما يشمل كل من الإمارات والبحرين وتونس والسعودية ولبنان، فيما تنتشر شركات التقنيات المالية العاملة في مجال حلول التأمين في كل من البحرين والسعودية والكويت ولبنان. يلي ذلك مجال الحوافظ الرقمية الذي ينتشر حالياً في ثلاث دول عربية هي الإمارات وتونس وعُمان. وتتوزع باقي شركات التقنيات المالية العاملة في الدول العربية في المجالات الأخرى مثل منصات العمليات المصرفية المفتوحة، والعملات الرقمية، والاستثمار، وإدارة الخزينة، ونظم أعرف عميلك الإلكترونية، وإدارة المخاطر، الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)
أهم المجالات التي تعمل بها شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (2020)

الدول	المدفوعات الإلكترونية/ التحويلات الإلكترونية	الحوافظ الإلكترونية	الخدمات المصرفية المفتوحة/ المنصة المصرفية الرقمية	الحلول الادخارية	التمويل/ التمويل الجماعي	الاستشارات المالية الرقمية	الاستثمار	العملات الرقمية	حلول التأمين	تطبيقات اعرف عميلك	إدارة المخاطر الائتمانية	منصات المحاسبة/ إدارة الخزينة
الأردن	✓											
الأمارات	✓	✓			✓		✓	✓				
البحرين	✓		✓		✓	✓			✓			
تونس	✓	✓			✓			✓		✓		
السعودية	✓			✓	✓				✓			
السودان	✓											
العراق	✓											
عُمان	✓	✓										
الكويت	✓			✓					✓			
قطر	✓			✓						✓		✓
لبنان	✓				✓				✓		✓	✓
المغرب	✓											

المصدر: صندوق النقد العربي، (2020). "استبيان الإصدار الأول من مرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، ديسمبر.

في ذات السياق، يوضح الشكل التالي أن المدفوعات والتحويلات تستحوذ على نسبة 44 في المائة من ضمن الحلول التي تقدمها شركات التقنيات المالية الحديثة النشطة في الدول العربية، البالغ عددها 349 تطبيقاً بنهاية عام 2019 طبقاً لاستبيان المجموعة الاستشارية لدعم الفقراء. تتضمن تلك الحلول الحوافظ الرقمية للهواتف النقالة، وبوابات الدفع عبر الشبكة الدولية للإنترنت، الشكل رقم (2).

كما تستحوذ المدفوعات والتحويلات على نصيب الأسد فيما يتعلق بالحلول التي توفرها شركات التقنيات المالية الحديثة النشطة في المنطقة والموجهة من قطاع الأعمال مباشرةً للمستهلكين [Business to Customers (B2C)]، والبالغ عددها 278 على مستوى المنطقة، سواءً على مستوى العملاء من الأفراء أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر[4].

شكل رقم (2)
توزيع مجالات التقنيات المالية الحديثة كنسبة من إجمالي عدد الحلول التي تقدمها هذه الشركات

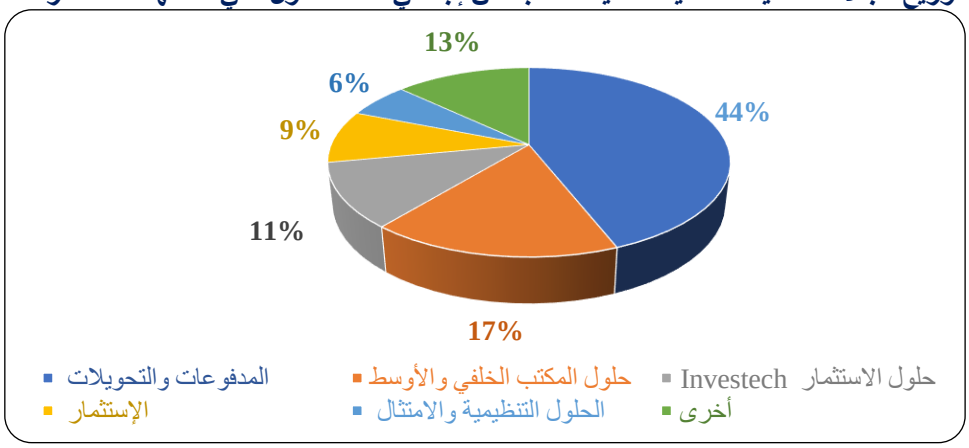

Source: CGAP, (2020). "FinTech Landscaping in the Arab World", Regional Report, April.

شكل رقم (3)
توزيع مجالات التقنيات المالية الحديثة كنسبة من إجمالي حلول التقنيات المالية الموجهة من قطاع الأعمال إلى المستهلكين (B2C)

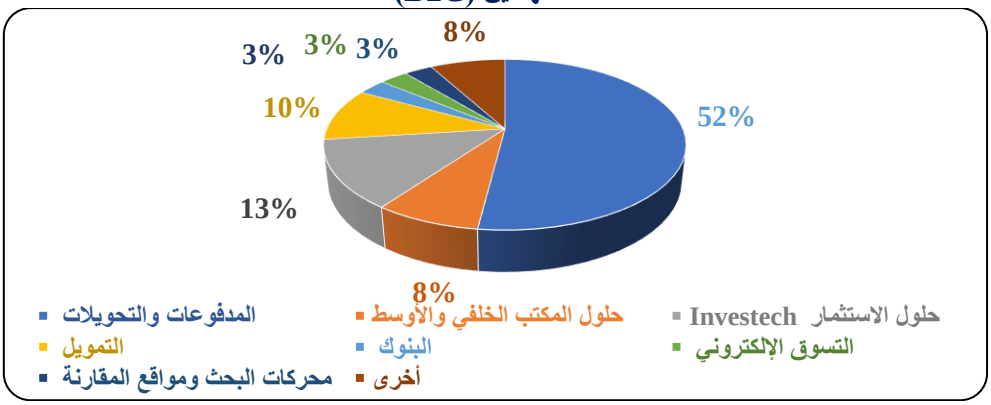

Source: CGAP, (2020). "FinTech Landscaping in the Arab World", Regional Report, April.

ثالثاً: مدى توفر البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية

يتطرق هذا الجزء من التقرير إلى الوضع الراهن للبيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. في هذا الإطار، تشير نتائج الاستبيان الذي قام به صندوق النقد العربي وتم استيفاؤه من قبل اثنتي عشرة دولة عربية إلى توفر بيئات رقابية اختبارية في سبع دول عربية قامت باستيفاء الاستبيان بما يشمل كل من: الإمارات والأردن والبحرين وتونس والسعودية وعُمان والكويت، فيما لا تتوفر تلك البيئات الرقابية في كل من العراق والسودان وقطر ولبنان والمغرب.

[4] CGAP, (2020). "FinTech Landscaping in the Arab World", Regional Report, April.

يُشار إلى أنه على الرغم من عدم وجود مثل هذه البيئات في بعض الدول العربية مثل المغرب، إلا أن بنك المغرب يعمل على تعزيز وصول الشركات غير المصرفية إلى سوق المدفوعات منذ إصلاح قانون البنوك الذي تم اعتماده في عام 2014. وقد تم إنشاء ما يسمى بـ "مؤسسات الدفع" بهدف خلق بيئة مبتكرة وسوق تنافسي لخدمات الدفع، لا سيما من خلال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

كما أن بنك المغرب وفي إطار تنفيذ خطته الإستراتيجية (2019-2023) التي تتمثل رؤيتها في "أن يكون بنكاً مركزياً فعالاً ومبتكراً وقوة للتغيير في خدمة الوطن" ، يتبنى نهجاً داعماً لشركات التقنيات المالية الحديثة بهدف فهم الحواجز التجارية والتنظيمية، من منظور شركات التقنيات المالية والمستثمرين، ومعالجة التحديات العديدة التي تواجه نمو تلك الشركات. لهذا الغرض، أنشأ بنك المغرب هيكلين تنظيميين على النحو التالي:

- إنشاء شباك شامل على مستوى بنك المغرب " Fintech One Stop Shop ":
يتمثل الدور الرئيس لهذه الخدمة في دعم وتقديم المشورة وتوجيه الشركات المبتكرة، سواءً كانت منظمة أم لا، فيما يتعلق بالجانب القانوني والتنظيمي، فضلاً عن دور هذه الآلية كنقطة اتصال واحدة داخل البنك تُمكن من فتح قنوات للتواصل ما بين الجهة التنظيمية، وجميع شركات التقنيات المالية التي ترغب في تقديم خدمات مبتكرة.
- إنشاء هيكل مفتوح على النظام البيئي للتقنيات المالية : "Innovation Lab":
يتم من خلاله إطلاق تجارب على التقنيات الجديدة لصالح مهام البنك المركزي وبالتعاون مع شركات التقنيات المالية بهدف تطوير شراكات في هذا المجال وضمان مراقبة استخدام التقنيات وأفضل الممارسات الرقمية في تعزيز دور السلطات الإشرافية وتعزيز ظهور أفكار مبتكرة ذات قيمة مضافة لمهام البنك.

من حيث المجالات التي تركز عليها البيئات الرقابية، تمثل البيئة الرقابية الاختبارية في **البحرين** مساحةً افتراضية لكل من المؤسسات المرخصة من مصرف البحرين المركزي والشركات الأخرى، لاختبار الحلول المبتكرة القائمة على التقنيات المالية سواءً في مجال التقنيات المالية الحديثة أو القطاع المالي بشكل عام في بيئة حية، مباشرة مع العملاء المتطوعين بطريقة محكومة ومحسوبة، مع قدر بسيط من اللوائح، وبمجرد تخرج الشركات من البيئة الرقابية يمكنها التقدم للحصول على ترخيص في حالة ما إذا كان نوع الترخيص واللوائح متاحاً.

في **عُمان**، تتبع البيئة الاختبارية البنك المركزي العُماني وهي مُتاحة للمبتكرين وشركات التقنية المالية والشركات الناشئة والمحلية والأجنبية غير المرخصة، بالإضافة إلى الشركات المرخصة العاملة في السلطنة كالمصارف، ومقدمي خدمات المدفوعات، ومؤسسات الصرافة، وشركات التمويل والتأجير التمويلي، والشركات في القطاع المالي وفقاً للوائح والتشريعات الصادرة عن البنك، وبحيث تشمل الأفكار المقترحة للتقنيات المالية الحديثة الأنشطة التي تقع في إطار النطاق الإشرافي للبنك المركزي العُماني (على سبيل المثال: الأنشطة المصرفية وحلول المدفوعات).

من جهته، أصدر بنك **الكويت** المركزي الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية في عام 2018 ليشمل المنتجات والخدمات المبتكرة القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، حيث حدد بعض المعايير لانضمام تلك المنتجات والخدمات للبيئة الرقابية التجريبية. في ضوء الممارسة الفعلية، أدرك بنك الكويت المركزي أهمية تعديل نطاق البيئة الرقابية الاختبارية لتشمل المنتجات والخدمات المبتكرة سواءً تلك القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، أو غيرها من المنتجات والخدمات ذات الأهمية بالنسبة للسوق الكويتي مثل حلول أعرف عميلك الإلكترونية (Electronic Know-Your Customer Solutions). بناءً عليه، تم تحديث الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية في عام 2019.

رابعاً: الحوافز التي يتم منحها لشركات التقنيات المالية الحديثة العاملة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية

في **الإمارات**، تُمنح شركات التقنيات المالية الحديثة العاملة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية عدد من الحوافز مثل تقديم المشورة والمعلومات بشأن اللوائح التنظيمية ومتطلبات الترخيص، وتسهيل الوصول إلى المؤسسات المالية ضمن البيئة الرقابية الاختبارية، إضافةً إلى توفير معلومات وبيانات بنكية مُعدة للاختبار على البنية الرقمية للبيئة الرقابية. وفي **الأردن**، تُمنح شركات التقنيات المالية الحديثة بيئة اختبار آمنة ومحكومة ومضبوطة، فيما يتم في إطار البيئات الرقابية في **عُمان** علاوة على ما سبق، تقديم استثناءات تتعلق بالأطر التشريعية لشركات التقنيات المالية.

في **البحرين**، تمنح شركات التقنيات المالية الحديثة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية إمكانية الاختبار في بيئة فعلية من خلال التعامل مع أفراد وعملاء حقيقيين، كما أن هذه الشركات تستطيع اختبار الحلول المبتكرة التي لا تُعد جزء من الإطار التنظيمي لمصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، تخضع الشركات العاملة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية إلى متطلبات تنظيمية بسيطة بالتالي تتجنب تحمل تكلفة عالية للامتثال للمتطلبات التنظيمية. كما أن هذه البيئات توفر آلية مثلى للتعاون ما شركات التقنيات المالية الحديثة والمؤسسات المالية القائمة بما يساعد على التواصل وتنمية العلاقة مع أصحاب المصلحة. من جانب أخر، يعمل مصرف البحرين المركزي على تسهيل التواصل ما بين الشركات العاملة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية والجهات المعنية الأخرى في المملكة ومن بينها مجلس التنمية الاقتصادية الذي بدوره يساعد هذه الشركات على فتح حسابات بنكية، وتسهيل عملية التسجيل التجاري لدى وزارة الصناعة والتجارة. وإذا كانت هذه الشركات بحاجة إلى مساحة لمزاولة العمل، فيمكن لمجلس التنمية الاقتصادية أن يساعدهم على التواصل مع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية ومن ثم توفير مساحة عمل مشتركة لهم مع باقي الشركات.

إضافةً إلى ما سبق، يعمل مصرف البحرين المركزي بالتنسيق مع صندوق الصناديق "الواحة" التابع لبنك البحرين للتنمية، على تخصيص ساعات محددة تجتمع فيها شركات التقنيات المالية بهدف تبادل الخبرات وعرض التجارب على المستثمرين الملائكة (Angel Investors) بما يساعد شركات التقنيات المالية التي بحاجة للحصول على التمويل. علاوة على ما سبق، تسهل البيئات الرقابية التواصل ما بين الجهات المعنية في بنك البحرين المركزي ممثلةً في إدارة الابتكار والتراخيص والامتثال وشركات التقنيات المالية الحديثة بما يساعد على تقديم الدعم لهذه الشركات في كل مرحلة من مراحل العمل بإطار البيئة الرقابية بداية من اختبار نموذج عمل هذه الشركة وحتى مرحلة ترخيصها وخضوعها للمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة في بنك البحرين المركزي.

في **تونس**، تُمنح الشركات الناشئة إمكانية اختبار بعض الخدمات دون ترخيص، بشرط الوفاء بمتطلبات وشروط معينة لفترة محددة مما يتيح لها الفرصة لتفعيل الحلول التي تقدمها ومن ثم تقييم التجربة في ضوء إطار قانوني معتمد، مع ضمان امتثال مبتكري التقنيات المالية للأطر التنظيمية في أعقاب ذلك، بالتالي تصميم نماذج الأعمال على هذا الأساس، إضافة إلى الاستفادة من الدعم على المستوى القانوني والتقني من قبل خبراء من داخل وخارج البنك المركزي التونسي.

توفر **السعودية**، بيئة فعلية لشركات التقنيات المالية لاختبار حلولها ومنتجاتها الابتكارية ضمن نطاق تنظيمي بسيط ولفترة زمنية محددة، بهدف فهم وتكوين صورة واضحة عن القواعد واللوائح المطبقة على الحلول الرقمية الجديدة التي لا تندرج تحت الإطار التنظيمي الحالي للبنك المركزي السعودي.

في حين تتمثل الحوافز في **عُمان** في الاستثناءات الرقابية المؤقتة التي تُمنح للمشاركين خلال فترة الاختبار المباشر، وبما أنها التجربة الأولية للبنك المركزي العُماني في استخدام نموذج البيئات الرقابية الاختبارية فإنه سيتم تطوير هذه البيئة وحوافزها واشتراطاتها تماشياً مع التطورات في القطاع والتقنيات المستخدمة فيه وأهداف وأولويات البنك المركزي العُماني للسوق المحلي. جدير بالذكر أن البنك المركزي العُماني يقوم حالياً بالعمل

على مبادرات ومشاريع أخرى من شأنها تطوير المناخ الجاذب للابتكارات التقنية في القطاع المالي وأهمها إصدار القوانين والتشريعات الملائمة تمهيداً لدخول نشاط التقنيات المالية الحديثة في السوق المحلي.

في **الكويت** يتم منح فرصة لاختبار المنتج لدى بنك الكويت المركزي، وتوفير بيئة اختبار آمنة ومجانية، إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لرأس المال من عشرين ألف دينار كويتي إلى عشرة آلاف دينار كويتي في حالة قيد الشركة كوكيل في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم لدى بنك الكويت المركزي للشركات المستوفية لمتطلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية التي اجتازت التجارب والاختبارات الفنية اللازمة.

خامساً: شروط الانضمام للبيئة الرقابية الاختبارية

في **تونس**، يتم اعتماد منهجية تقييم ومعايير محددة لقبول انضمام شركات التقنيات المالية إلى البيئات الرقابية الاختبارية أهمّها مستوى الابتكار، والمنفعة المرجوّة للعميل، والقدرة على إطلاق التطبيقات التقنية في السّوق بعد تجاوز الاختبار كشروط للقبول بالبيئة الاختبارية. على هذا الأساس، انطلقت التّجارب مع الشّركات المقبولة في البيئة الرقابية الاختبارية خلال الربع الأخير من عام 2020.

في **عُمان**، لابد من استيفاء بعض معايير القبول بالبيئة الرقابية الاختبارية بما يشمل الشروط التالية:

- أن يكون التطبيق ذو قيمة مضافة حقيقية للسوق العماني والعملاء فيه، بحيث يطرح منتجات أو خدمات مبتكرة أو أن يقدم المنتجات والخدمات الموجودة في السوق مع تخفيض تكلفتها وتوفيرها بشكل آمن، أو توسيع نطاق الاستخدام لشرائح معينه من المستخدمين.
- تقديم دراسة جدوى واضحة تتضمن تمويل مستدام وخطة مالية تتناسب مع فترة الاختبار المباشر والطرح واسع النطاق لتطبيق التقنية المالية.
- جاهزية المنتج أو الخدمة للاختبار على مجموعة من العملاء قبل طرحه على نطاق واسع في السوق المحلي.
- وجود خطة للخروج من بيئة الاختبار المباشر وإنهائه بحيث يتم من خلالها توضيح الإجراء الكامل للانتقال السلس والخروج من البيئة الرقابية.
- التقييم الشامل للمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها بما في ذلك خطة للخروج من بيئة الاختبار المباشر في حالات الطوارئ أو إلغاء الاختبار بسبب عدم الامتثال.
- وجود مجموعة دقيقة من مؤشرات الأداء الرئيسة ومعايير النجاح التي سيتم استخدامها خلال فترة الاختبار المباشر لتقييم المنتج.
- التوافق مع نظم المدفوعات والتسوية الحالية لدى البنك المركزي العُماني.
- اجتياز الفكرة المُقدمة لجميع العقبات باستثناء العقبات التنظيمية، التي يمكن أن يتم استثنائها خلال فترة الاختبار المباشر.

في **الكويت**، يشترط البنك المركزي لقبول انضمام الشركة إلى البيئة الاختبارية عدد من الشروط على النحو التالي:

(1) التطبيق المحلي والقدرة على الابتكار (Local Deployment and Innovation)

يشترط أن يكون الطلب خاصاً بطرح منتج أو خدمة في السوق المحلية سواءً قائمةً على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال أو مرتبطة بها، أو غيرها من المنتجات والخدمات المستحدثة والمبتكرة سواءً تلك القائمة على تقنية حديثة أو تقنية مطبقة بطريقة مبتكرة على أن تكون الأولوية للمنتجات والخدمات التي يتوفر بها عنصر الابتكار.

(2) قابلية المنتج أو الخدمة للتطبيق (Product/Service Applicability)

يشترط أن يكون المنتج أو الخدمة قابلاً للتطبيق، ولا يتعارض مع التعليمات الحالية المعمول بها في دولة الكويت، وألاّ يرتبط بقدرٍ عالٍ من المخاطر.

(3) القيمة المضافة (Value Proposition)

أن يحقق المنتج أو الخدمة المقترحة مزايا لكل من العميل بشكل خاص والسوق بشكل عام، حيث يتعين توفير الخدمة أو المنتج للعميل بتكلفة أقل، إلى جانب ضمان سرعة الأداء والتنفيذ، وتوفير معايير أعلى للأمان، مع زيادة الكفاءة وتحسين الجودة، ذلك من خلال تقديم المنتج أو الخدمة بطريقة مبتكرة. إضافة إلى ضرورة أن يساعد المنتج على تحقيق مزايا السوق من خلال ضمان النمو والكفاءة للسوق المحلي، من خلال تعزيز المنافسة الفعالة وتوفير الحلول لإدارة المخاطر.

(4) الجاهزية للاختبار (Readiness to Test)

يجب أن يكون المنتج أو الخدمة المقترحة في مرحلة متقدمة من التطوير بما يعكس الجاهزية للاختبار. وفي هذا الإطار، يجب إعداد خطة اختبار متكاملة تشمل أهدافاً واضحة ومقاييس ومعايير محددة لضمان إنجاز الفكرة بنجاح، كذلك خطة حماية العملاء المتطوعين لتوفير الضمانات اللازمة والتعويض المناسب إذا لزم الأمر، وتقرير يتعلق بتقييم المخاطر الأساسية الناشئة عن المنتج أو الخدمة المقترحة، والتدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر.

(5) خطة الطرح (Deployment Plan)

ينبغي إعداد خطة واضحة لطرح المنتج أو الخدمة المقترحة متضمنة جدولاً زمنياً لتنفيذ عملية الطرح بالسوق المحلية بعد الحصول على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي.

سادساً: آليات العمل المتبعة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية

في **الإمارات**، يسعى المصرف المركزي إلى إنشاء إطار تعاوني (Co-sandboxing) مع عدد من السلطات الرقابية في المناطق الحرة المالية، يتضمن عدد من المراحل تبدأ بمرحلة تقديم الطلب، يتم من خلالها تقديم الطلب للالتحاق بالبيئة الرقابية، يعقب ذلك مرحلة التقييم والتجربة. تهدف هذه المرحلة إلى تجربة المنتج أو الخدمات في حدود البيئة الاختبارية وجمع المعلومات ومراقبة النتائج من خلال خطوتين تتمثلان في وضع خطة الاختبار، وجمع المعلومات ومراقبة النتائج. يلي ذلك مرحلة التخرج التي تعد جزءً أساسياً من رحلة البيئة الرقابية الاختبارية، حيث يتم تحديد مصير الشركات المنضمة للبيئة الرقابية بناءً على النتائج والأهداف المرسومة سواءً كان ذلك من خلال المتابعة والبدء بطرح المنتج أو الإيقاف.

في **الأردن**، يُمكن لمقدم الطلب قبل التقدم للمختبر التنظيمي التواصل مع البنك المركزي الأردني من خلال البريد الإلكتروني للاستفسار عن أية معلومات غير واضحة، أو طلب اجتماع مع البنك المركزي الأردني لبحث سبل الاستفادة من المختبر التنظيمي وتوضيح أية أمور ضرورية. هذا ويمر الطلب بعدد من المراحل تشمل، مرحلة "تقديم الطلب" التي يتم خلالها تعبئة النماذج وإرفاق الأوراق المطلوبة الخاصة بالفكرة للاستفادة من المختبر التنظيمي . يعقب ذلك مرحلة "تقييم الطلب" استناداً إلى المعايير الموضوعة، المُعلن عنها من قبل البنك المركزي لدخول المختبر التنظيمي، ومن ثم إبلاغ مقدم الطلب خلال فترة 21 يوم عمل كحد أقصى بقرار البنك المركزي بالقبول أو الرفض. في حال السماح للفكرة بالاستفادة من المختبر التنظيمي، يتم إعلام المتقدم خطياً بالموافقة وذلك عبر إعلام ضابط الاتصال المعين من قبل الشركة، ومن ثم استكمال الإجراءات والمتطلبات الخاصة بالدخول إلى المختبر التنظيمي، وهو ما يستتبعه قيام البنك المركزي الأردني ومقدم الطلب بتوقيع

اتفاقية ضمان سرية المعلومات (Non-Disclosure Agreement) لصالح مقدم الطلب، في حال طلب مقدم الفكرة توقيع هذه الاتفاقية في المراحل الأولى عند تقديم الطلب.

يعقب ذلك "مرحلة الفحص والتجربة" وهي المرحلة التي يتم خلالها وضمن إطار زمني محدد بحسب طبيعة الحلول المبتكرة لا تتجاوز 9 أشهر كحد أقصى التواصل مع مقدم الطلب وإحاطته علماً بطبيعة المخاطر المتعلقة بطلبه، وآليات إدارة هذه المخاطر لتحسينها وإداراتها إن لزم الأمر. إضافة إلى اقتراح التعديلات القانونية أو التشريعية الواجب اتخاذها لغايات تطبيق المنتج ضمن الأطر التشريعية الواجبة. كما يتم بإطار هذه المرحلة السماح للمتقدم بالبدء بالتجربة والفحص داخل المختبر التنظيمي بحسب فرضيات الفحص الموضوعة وضمن آليات الرقابة والإشراف. فيما يعمل البنك المركزي على رصد وتقييم المخاطر وأية تبعات قد تظهر خلال الفحوصات والوقوف عليها مع مقدم الطلب لإجراء التعديلات اللازمة وتوجيه النصح والإرشاد والمشورة الفنية والقانونية للمتقدم بهدف بناء القدرات والكفاءات وتعزيز المعارف لديه. خلال هذه المرحلة قد يتم منح المتقدم فترة تمديد شريطة ألا تتجاوز فترة العمل في المختبر التنظيمي للمتقدم ضمن الحل المبتكر الواحد أكثر من عام منذ لحظة إعلام المتقدم بالقبول المبدئي لطلبه، ذلك لغايات إجراء التعديلات التي يطلبها البنك المركزي. كما يحق للبنك المركزي العمل على إيقاف الفحص والتجربة في المختبر التنظيمي في الحالات التالية إن استدعت الحاجة ذلك:

1. إذا لم تحقق التجربة خلال فترة الفحص الأهداف المناطة بها بالاعتماد على فرضيات الفحص المعتمدة والجدول الزمني والمخرجات المتوقعة من صاحب الفكرة.
2. إذا ظهر أي خطأ أو عيب في الفكرة، وكانت المخاطر الناتجة عن هذا الخطأ تطغى على الفائدة المرجوة ولا يمكن معالجتها خلال فترة الفحص والتجربة في المختبر التنظيمي.
3. في حال حدوث خرق أو عدم الالتزام ببعض الشروط والأحكام الخاصة بالمختبر التنظيمي.
4. في حال عدم الرضا عن سير العمل في التجربة، أو بيان استخدام هذه التقنيات المبتكرة قبل تاريخ البدء بالفحص.
5. يحق لصاحب الفكرة الخروج من المختبر التنظيمي بناءً على رغبته، على أن يتم التأكد من إنهاء كافة الالتزامات المترتبة على الخروج من المختبر التنظيمي.

بنهاية هذه المرحلة تأتي "مرحلة نتائج التقييم" وفيها يتم إعلام المتقدم رسمياً بنجاح أو فشل التجربة والفحوصات. ففي حال نجاح الحل المبتكر واجتيازه فترة الاختبار، يمكن لصاحب الحل المبتكر الخروج من المختبر التنظيمي والانتقال إلى السوق المحلي شريطة أخذ الموافقات اللازمة من البنك المركزي إن لزم الأمر. أما إذا انتهت فترة التجربة المقررة مسبقاً، والفترة الزمنية المعتمدة بشكل عام في إطار المختبر التنظيمي، وكان التقييم بأن جدوى الحل المبتكر ومساهمته في تحقيق أهداف المختبر تستحق التمديد، يتم التوصية بالتمديد لفترة محدودة لا تتجاوز شهرين كحد أقصى منذ انتهاء الفترة القانونية للفحص في المختبر، ويتم التعامل مع حالات التمديد كل حالة على حدة من قبل البنك المركزي الأردني. كما يتم كذلك خلال هذه المرحلة التأكد من إنهاء كافة الالتزامات المترتبة على الخروج من المختبر التنظيمي.

في **البحرين**، يتم خلال مرحلة تقديم الطلب استيفاء إجراءات الانضمام من خلال الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي، يلي ذلك مرحلة الفحص والتجربة، حيث تقوم الجهة المعنية بالتحقق من الطلبات ورفعها للجنة المسؤولة عن متابعة القواعد التنظيمية للبيئة الاختبارية، حيث يتم اتخاذ القرار بقبول أو رفض الطلب المُقدم. بمجرد قبول الشركة في البيئة الاختبارية، يتم الإشراف عليها من قبل وحدة التقنيات المالية حيث تعمل الشركة والمصرف المركزي معا لفهم الحل الذي تم اختباره وكيفية التعامل معه في المستقبل. وعند جهوزية الشركة للتخرج، لابد من تقديم تقريرين أحدهما يتم تقديمه من قبل الإدارة، بينما يتم إعداد التقرير الآخر من قبل استشاري من جهة خارجية لتأكيد نتائج الاختبارات وجهوزية الشركة للحصول على الترخيص بشكل نهائي. يتم تحليل هذين التقريرين من قبل المصرف المركزي، الجهة المعنية باتخاذ قرار التشغيل بشكل نهائي.

تستغرق فترة الاختبار في المختبر التنظيمي للمصرف المركزي فترة تتراوح ما بين تسعة أشهر إلى عام. لابد للشركات العاملة في إطار البيئة الاختبارية خلال هذه الفترة تقديم تقرير لوحدة التقنيات المالية والابتكار بشكل دوري كل شهر يتضمن على الأقل تقييم التقدم المحقق على صعيد مؤشرات الأداء، وأهم مراحل الإنجاز، وعدد المستهلكين المتطوعين، وعدد العمليات المنفذة، وسجل المخاطر بما يتضمن المخاطر وآليات معالجتها واحتمالات تحققها. وكذلك دلائل على الأعمال التشغيلية والفنية للشركة بما يشمل أي تهديدات أو خروقات لأمن الفضاء الإلكتروني وخطوات معالجتها. إضافة إلى أية دلائل فيما يتعلق بعمليات التدقيق تتم خلال الفترة وأي تقارير مالية مدققة، وآية شكاوى للمستهلكين.

أما في **تونس**، فقد قام البنك المركزي بإصدار دليل إجراءات مفصل يوضح متطلبات الانضمام للمختبر التنظيمي، والشركات المؤهلة للانضمام، ومتطلبات التسجيل والاشتراك في المختبر، والتقارير الدورية، ومتطلبات الإفصاح (المخاطر والإجراءات الوقائية)، ومحددات تمديد أو إنهاء فترة الاختبار. تضم مراحل العمل أربعة مراحل تشمل مرحلة تقديم الطلب، ومرحلة دراسة الملفات وفق المعايير المتبناة من البنك، ومرحلة الفحص والتجربة، ثم تأتي مرحلة مغادرة المختبر التنظيمي وفق ثلاث فرضيات محتملة.

ففي حالة الفرضية الأولى التي تتمثل في "نتائج اختبار غير موفقة"، يتعين على المترشح التوقف عن تجاربه مع الحرص على حماية مصالح العملاء المتطوعين من حيث البيانات الشخصية أو المعاملات أو الإجراءات التي يتم تنفيذها أثناء الاختبار، ...إلخ. ويتم الإعلان رسمياً عن نتائج الاختبار عن طريق الموقع الإلكتروني. كما يحق للمترشح الخضوع للإجراءات العادية للحصول على الموافقة، بمجرد إصلاح الفشل الذي تم اكتشافه أثناء مرحلة الاختبار. أما في حالة الفرضية الثانية، التي تتمثل في "نتائج اختبار موفقة مع وجود إطار تنظيمي ملائم" وفي حال كان النشاط يخضع للترخيص، فيُطلب من المرشح الامتثال للإجراء القانوني المعمول به، والتقدم للحصول على الترخيص، حيث لا ينبغي أن يكون المرور عبر البيئة التجريبية بأي حال من الأحوال سبباً لإعفاء شركات التقنيات الماليّة من متطلّبات الحصول على التّراخيص. أما في حالة الفرضية الثالثة التي تتمثل في "اختبار موفق مع عدم وجود إطار تنظيمي ملائم"، يلتزم البنك المركزي التونسي أو اللجنة متعددة التخصصات في الشروع في مشاورات حول التدابير الواجب اتخاذها لتطوير الإطار القانوني أو التنظيمي المناسب، وهو ما يستتبعه مرحلة لاحقة يتم في إطارها صياغة التوصيات لتطوير إطار تنظيمي وتشريعي ملائم بالتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة.

في **السعودية**، تأتي آلية العمل المتبعة في إطار البيئة التجريبية على عدة مراحل تبدأ بـ "مرحلة التقديم" التي تستمر شهراً، يتم خلالها استكمال شركات التقنية المالية للنماذج الخاصة بطلب التقديم وإرساله عبر البريد الالكتروني الخاص بالبيئة التجريبية التشريعية في البنك المركزي السعودي، وتتضمن هذه النماذج وصف مفصل عن الحلول الابتكارية المقترحة، وخطة الاختبار، وتقييم المخاطر، وخطة الخروج، وغير ذلك. يلي ذلك "مرحلة التقييم" التي تستغرق شهرين وتركز على تقييم النشاط المقترح من قبل شركات التقنية المالية بناءً على عدة معايير رئيسة للقبول في البيئة التجريبية، كما يتم التحقق من ملاءمة وأهلية الأفراد وغيرها من المتطلبات اللازمة، ومن ثم يتم منح المرشحين المجتازين خطاب قبول يتيح لهم اختبار حلولهم الابتكارية في البيئة التجريبية. ثم تأتي "مرحلة الاختبار" وتستغرق ستة أشهر وفيها يختبر أصحاب الحلول الابتكارية أفكارهم في البيئة التجريبية، ويمكن تمديد هذه المدة في حالات استثنائية مثلا: عندما يتعذر على صاحب الحل الابتكاري إكمال الاختبار خلال ستة أشهر لظروف خارجة عن إرادته، أو تقليصها مثلا في حالة توفر النتائج المطلوبة من الاختبار. وتنتهي مراحل العمل بإطار البيئة الاختبارية بـ "المرحلة الأخيرة" وهي مرحلة الخروج، حيث يتم استناداً إلى نتائج الاختبارات التي تم إجراؤها في البيئة التجريبية تقييم الحلول الابتكارية، واتخاذ القرار من قبل البنك المركزي فيما إذا قد وصلت التجربة لمرحلة كافية من النتائج والنضج بحيث يمكن توسيع نطاقها لصياغة وتعديل أو إصدار القواعد والضوابط ذات العلاقة، أو إيقاف التجربة واستبعاد النشاط.

في **عُمان**، يتم قبول الطلبات المُقدمة للمشاركة في نظام البيئة التجريبية الرقابية التابعة للبنك على أساس متجدد ابتداء من ديسمبر 2020. ركزت المرحلة الأولي من البيئة الرقابية الاختبارية على تطبيقات التقنيات المالية الحديثة ذات الصلة بحلول وخدمات المدفوعات. تشمل البيئة الرقابية الاختبارية خمسة مراحل تبدأ بـ "مرحلة تقديم الطلب والمستندات المطلوبة". في ضوئها يقوم البنك المركزي بتقييم طلب المشاركة حسب مجموعة من المعايير المذكورة سابقاً ويقوم بالرد على مقدم الطلب بالموافقة المبدئية أو الرفض خلال 30 يوماً من تاريخ تقديم الطلب. كذلك يتم تحديد كافة الشروط والمستندات الأخرى المطلوبة من مقدم الطلب للحصول على الموافقة النهائية للمشاركة في البيئة الاختبارية. يلي ذلك مرحلة "الموافقة وتحديد شروط الاختبار"، حيث يعقب الموافقة المبدئية، التنسيق مع مقدم الطلب لإنهاء تصميم بيئة الاختبار والاتفاق على الاستثناءات الرقابية التي ستُمنح له بعد استيفائه كافة الشروط المذكورة في الموافقة المبدئية وتقديمه لكافة المعلومات والمستندات المطلوبة. ليقوم بعدها مقدم الطلب بإجراء الاختبارات التقنية بغرض الربط مع نظم المدفوعات الوطنية لدى البنك. يعتمد الوقت الذي تستغرقه هذه الخطوة على جاهزية التطبيق وقابليته للربط مع نظام المدفوعات والتسوية، كما أن عدم اجتياز هذه الاختبارات يعني رفض الطلب. يقوم البنك المركزي بإعطاء الموافقة النهائية لمُقدم الطلب خلال 15 يوماً من نجاح التطبيق في الاختبارات التقنية واعتماد قدرته على دخول بيئة الاختبار المباشر واستيفاء كافة الشروط. ثم تأتي المرحلة الثالثة التي تتمثل في مرحلة " الاختبار المباشر" حيث يمكن لمُقدم الطلب إجراء الاختبار المباشر خلال مدة أقصاها ستة أشهر. هذه المدة قابله للتمديد حسب احتياجات الاختبار، وبإمكان المشاركين في البيئة الرقابية تقديم طلب التمديد فقط بعد بدء الاختبار المباشر، متبوعا بالإثباتات الداعمة قبل شهرين كحد أقصى من التاريخ المحدد مسبقا لإنهاء الاختبار المباشر. كما يجب على مُقدم الطلب تحديد شريحة العملاء المستهدفين للاختبار المباشر كما لا يسمح لهم باختبار أفراد معينين بحد ذاتهم.

فيما تركز المرحلة الرابعة وهي "مرحلة التقييم" على التقييم المستمر لعملية الاختبار المباشر بما في ذلك التفتيش الميداني الذي يجريه البنك المركزي على المتطلبات الرقابية التي لا تدخل ضمن حيز الاستثناءات الخاصة بالبيئة الرقابية. يجب على المشاركين تقديم تقرير شهري حول تقدم العمل يتضمن جدول بياني يشير إلى أداء المشروع خلال مدة لا تتعدي 7 أيام بعد نهاية كل شهر من الاختبار المباشر، بحيث يتضمن التقرير الشهري للشهر الرابع خطة خروج مؤقتة. كما يجب رفع التقييم النهائي والتوجه المستقبلي شاملا بالتفصيل خطة للطرح واسعة النطاق وفقاً لنتائج الاختبار المباشر. تتمثل آخر مرحلة من مراحل البيئة الرقابية في "الخروج من الاختبار" فبعد انتهاء الفترة المعتمدة للاختبار، يجب على المشارك إيقاف كافة الأنشطة إلى حين إصدار توصيه حول الطرح، حيث يتم إنهاء أنشطة الاختبار وفقاً للخطة المعتمدة في الموافقة المبدئية. لا يتحمل البنك المركزي أية التزامات ناجمة على الخروج غير المصرح به من الاختبار المباشر، كما يحتفظ البنك بالحق في فرض العقوبة على شركات التقنية المالية المخالفة لأي من اشتراطاته، وكذلك بالحق في الإيقاف المؤقت أو إنهاء الاختبار المباشر في أي وقت إذا لم يتم تخفيف المخاطر بالشكل المطلوب أو في حالة الظروف غير المواتية التي قد تؤثر على العملاء. بناءً على ما سبق، يقوم البنك بإصدار توصية خلال 30 يوماً بشأن الطرح واسع النطاق، ترسل إلى الدوائر المعنية بالترخيص في حال رغب المشارك في البيئة الرقابية الاختبارية بالحصول على ترخيص شامل.

في **الكويت**، حدد البنك المركزي مدة عام كحد أقصى لإتمام مراحل الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية، ولبنك الكويت المركزي الحق في تمديد تلك المدة إذا تطلب الأمر ذلك، وفقاً لتقديره. وفي حال رغبة مقدم الطلب/المشارك الخروج من أي مرحلة من مراحل البيئة الرقابية التجريبية، فيتعين عليه إخطار بنك الكويت المركزي كتابةً مع تقديم المبررات والإيضاحات اللازمة، ويجوز في هذه الحالة عدم قبول أي طلب لاحق للمشاركة في البيئة الرقابية التجريبية قبل مرور عام من تاريخ هذا الإخطار.

تضم مراحل العمل بإطار البيئة الرقابية الاختبارية أربع مراحل تبدأ بمرحلة "تقديم الطلب"، التي يتم خلالها تقديم طلب الانضمام للبيئة الاختبارية إلى البنك المركزي من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وبعد استكمال

إجراءات التقديم، يراجع بنك الكويت المركزي الطلب للتحقق من استيفائه لجميع المتطلبات، وكذلك مدى توافق المنتج أو الخدمة المقترحة مع نطاق الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية، وبعد استكمال إجراءات المراجعة، يُبلغ مقدم الطلب بقرار بنك الكويت المركزي إما بالموافقة على المضي نحو استكمال إجراءات المشاركة بالبيئة الرقابية التجريبية أو برفض الطلب.

يعقب ذلك "مرحلة التقييم" التي يُدرس خلالها الطلب بشكل مفصل ويُقيّم من جميع النواحي الفنية والأمنية والرقابية المرتبطة بالمنتج أو الخدمة المقترحة. تعتمد المدة التي تستغرقها هذه المرحلة على درجة تداخلات النواحي المذكورة. في نهاية تلك المرحلة يُخطر مقدم الطلب بنتائج مرحلة التقييم سواء بانتقاله إلى المرحلة التالية من مراحل البيئة الرقابية التجريبية أو استبعاده. ثم تأتي "مرحلة الاختبار" التي يقوم خلالها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع المشارك لبدء الاختبار الفني والأمني والعملي للمنتج أو الخدمة المقترحة، ذلك من خلال البيئة التجريبية المُعدة لذلك.

تشمل الاختبارات قياس مدى الالتزام بالتعليمات الرقابية الخاصة ببنك الكويت المركزي ومستوى الحماية المُطبق على المنتج أو الخدمة المقترحة، إضافة إلى معايير السرية والخصوصية المرتبطة بالعملاء، وكذلك قياس مستوى كفاءة عمليات التشغيل. قد يتطلب الأمر تمرير عمليات تجريبية للتأكد من سلامة النظام باستخدام الأنظمة المصرفية في بيئة الاختبار الخاصة ببنك الكويت المركزي، يتم تحديد نطاق الاختبار لكل حالة على حدة، مع التزام المشارك بإجراء الاختبارات وتقديم التقارير المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي. وفي نهاية تلك المرحلة يتم تحديد انتقال المشارك للمرحلة التالية من عدمه، بالتالي يتم في مرحلة الاعتماد اتخاذ القرار إما بالموافقة النهائية أو المبدئية للمنتج أو الخدمة المقترحة أو الرفض.

سابعاً: إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية

في **الإمارات**، يتبنى المصرف المركزي مجموعة من التدابير بهدف احتواء المخاطر المرتبطة بعمل الشركات بإطار البيئة الرقابية من بينها تحديد الشريحة المستهدفة والحد الأعلى لأعداد العملاء أو المبالغ المالية، وتطبيق متطلبات وإجراءات حماية معلومات المتعاملين، وتحديد الطريقة والمدى الزمني لامتداد الإعلان عن المنتج والخدمات والإفصاح إلى العملاء عن الفترة الاختبارية، وتطبيق إجراءات مواجهة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق متطلبات الإفصاح المالي للمشاركين، علاوة على مراعاة أي إجراءات أخرى تفرضها طبيعة ومدة الفترة الزمنية للاختبار والتي يراها القائمون متناسبة لكل حالة على حده.

في **الأردن**، يتم طلب مصفوفة مخاطر من كل مقدم طلب وشركة تقنية مالية حديثة مُنضمة إلى البيئة الرقابية الاختبارية، حيث يتعين على كل شركة تحديد المخاطر وأدوات وخطط عمل إدارتها وذلك لتنوع مخاطر كل طلب عن آخر. فيما يفرض مصرف **البحرين** المركزي عتبات قصوى على كل من عدد العملاء المتطوعين الذين قد تتعامل معهم هذه الشركات خلال فترة التجربة، واللذين عادة لا يتجاوز عددهم 100 عميل متطوع، وعلى حجم وعدد المعاملات التي يمكن للشركة إجراؤها من خلال المختبر التنظيمي. إضافة إلى ذلك، يجب على جميع الشركات بإطار المختبر التنظيمي إرسال تقارير شهرية إلى وحدة التقنيات المالية والابتكار لإحاطتها بتقدم الاختبار بما يتيح لها الإشراف على أنشطة جميع الشركات في البيئة الرقابية الاختبارية وفرض الحماية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب وتسليط الضوء على أي عوامل خطر وإداراتها بشكل فاعل. وفي حال وجدت وحدة التقنيات المالية والابتكار أن أنشطة أي من هذه الشركات قد تكون محفوفة بالمخاطر، فيتم إشراك فرق الإشراف ذات الصلة، وكذلك فريق الامتثال في مصرف البحرين المركزي لفهم أنشطة شركات التقنيات المالية بإطار المختبر التنظيمي بشكل أفضل.

في **تونس**، تقوم لجنة التقنيات المالية الحديثة، بالتعاون مع الخبراء المعنيين بتقييم المخاطر المرتبطة بنموذج عمل المشاركين في "المختبر التنظيمي" بشكل منفصل، ووضع أنظمة رقابية مناسبة ومحددة وفقا لكل حالة. وبشكل خاص التثبت من مدى التزام المترشحين بالمبادئ التالية:

- موافقة العميل الصريحة في إطار عقد ثنائي مع شركة التقنيات المالية وتعريفه بمجال البيئة التجريبية.
- حماية البيانات والمعطيات الشخصية للشركات.
- توفير الموارد المالية المطلوبة لتعويض العملاء في حالة وقوع حادث.
- تقديم تقارير منتظمة للجهات الرقابية.
- وضع خطة واضحة لحماية أموال العملاء وبياناتهم أثناء مغادرة البيئة التجريبية.

في **عُمان**، تتضمن شروط التقديم للبيئة التجريبية الرقابية للتقنيات المالية بالبنك المركزي العُماني وجود خطط واضحة وواقعية لدى المتقدمين بالطلب تشمل شتى الاحتمالات والمخاطر المصاحبة لها بالإضافة إلى طريقة التعامل معها بما في ذلك حفظ حقوق المستهلكين المشاركين في التجربة أو الاختبار الفعلي وتتم مراجعة هذه الخطة من قبل فريق عمل المختبر التنظيمي بالبنك المركزي واعتمادها ضمن الموافقة النهائية لدخول الشركات المقدمة لمرحلة الاختبار الفعلي.

كما تقوم وحدة التقنيات المالية في بنك **الكويت** المركزي، المسؤولة عن البيئة الرقابية التجريبية بتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن المنتج أو الخدمة المقترحة والتدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر بالتنسيق مع الإدارات المختلفة في بنك الكويت المركزي وفقاً لطبيعة المنتج/ الخدمة، كما يتم التحقق من عدم تعارضه مع التعليمات الحالية والمعمول بها في دولة الكويت.

ثامناً: أهم خدمات الدعم التي يتم منحها لشركات التقنيات المالية الحديثة العاملة في إطار البيئة الرقابية الاختبارية

في **الأردن**، تتمثل الخدمات المقدمة في التوجيه والإرشاد، وتسهيل مهام الحصول على التمويل، والتنسيق وإقامة الشراكات مع الأطراف المختلفة المعنية، إضافة إلى منح استثناءات تشريعية لممارسة الاختبارات. أما في **الإمارات**، فيتجه المصرف المركزي حالياً في إطار "برنامج البيئة الاختبارية المشترك" إلى تقديم خدمات الدعم التالية:

- توفير بيئة افتراضية عبر الإنترنت حيث يمكن لشركات التقنيات المالية الحديثة والمؤسسات المالية ومنظمي الخدمات المالية تجربة وتطوير حلول التقنية المالية المبتكرة واختبار النماذج الأولية بسرعة فائقة. ستوفر هذه البيئة أيضاً للمشاركين إمكانية الوصول إلى الموارد مثل البيانات التركيبية وصور النظام والبنى المرجعية للتحقق من صحة الحلول ضمن مجموعة التقنية الخاصة بهم بسهولة أكبر.
- تمكين المشاركين من استخدام البيئة الرقابية لتطوير واختبار حلول التقنية المالية الخاصة بهم، مع الإشراف المشترك والمشاركة من قبل المنظمين المشاركين.

بشكل عام سيتم توفير الخصائص التالية في إطار البيئة التجريبية:

- دعم واجهة برمجة التطبيقات (Application Programming Interface (API)) والبرامج الوسيطة التي تساعد على ربط أي نظام برمجي بآخر بغض النظر عن التقنية المستعملة في كلاهما، مما يعزز الفاعلية وقابلة التطوير ويقلل التكلفة.
- سوق إلكتروني لتتمكن شركات التقنيات المالية الحديثة من خلاله من الإعلان وتسويق خدماتها وإيجاد فرص تعاون مختلفة مع المشتركين الآخرين.

- لوحة إشعار التحدي: يمكن للمؤسسات المالية التي لديها مشكلة معينة أن تنشر تحدي في لوحة الإشعارات حتى يتسنى لشركات التقنية المالية الحديثة قبول التحدي وتزويد المؤسسة بالحلول الرقمية المناسبة.
- البيانات الاصطناعية: سيكون لدى المشاركين القدرة على إنشاء بيانات تركيبية تحاكي البيانات الأصلية، مما يمكّن المشاركين الآخرين من الاختبار بشكل أكثر دقة ويحافظ على حماية بيانات العملاء.
- تقنية الحاويات :(Containers) التي تمكن المؤسسات المالية المشاركة من تكرار أنظمتها الداخلية بسهولة إلى البيئة التجريبية دون الحاجة إلى الكشف عن بنيتها التقنية الخاصة أو أي بيانات أخرى قد تصنف سرية.
- أداة سير العمل: ستحتوي البيئة التجريبية على أداة سير عمل لتمكين المستخدمين من الجمع بسهولة بين واجهة برمجة التطبيقات والتطبيقات المختلفة مع نظمهم الأساسية.

من جانب آخر، وعلى صعيد التوجيه والإرشاد لشركات التقنيات المالية العاملة في الإمارات، هناك تواصل يومي مع شركات التقنيات المالية للرد على أي استفسار من خلال البريد الإلكتروني أو الهاتف، مع وجود العديد من المنتديات للنقاشات المتوفرة بشكل سنوي للتفاعل وتبادل الخبرة على سبيل مثال مؤتمر أبوظبي لشركات التقنية المالية الحديثة لنوفمبر 2020.

أما فيما يتعلق بتسهيل الحصول على التمويل، فتحرص الدولة على تواجد فعّال للأسواق التجارية الإلكترونية التي تجمع بين المستثمرين وشركات التقنيات المالية، حيث يوجد عدة منصات إلكترونية تفاعلية تساهم في توفير الفرص لكلا الطرفين وتسهيل الحصول على التمويل. كما يتم دعم الابتكار من خلال العديد من المبادرات المالية التي تحرص على تشجيع شركات التقنيات المالية في شتى مجالاتها مثل الدفع الإلكتروني، المنصات الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي وغيرها. كذلك يحرص المصرف المركزي على الاستفادة من فرص تكامل نماذج الأعمال مع القطاع المصرفي من خلال تشجيع العلاقات بين النظام المصرفي وشركات التقنيات المالية بالاعتماد على إجراءات إيجابية وسريعة للموافقات الرقابية المطلوبة لدعم فرص التكامل مع الحفاظ على تطبيق الضوابط الرقابية بشكل كامل.

في **تونس**، تم استحداث وحدة داخل البنك المركزي تحت اشراف معالي المحافظ مكلفة بدعم الشركات الناشئة وشركات التقنيات المالية الحديثة، كذلك، تم استحداث موقع إلكتروني خاص للتفاعل مع شركات التقنيات المالية، إضافة إلى إصدار دليل إرشادي لتبسيط الإجراءات بخصوص المختبر التنظيمي. من جانب آخر، تم إنشاء لجنة تعاون مشتركة بين السلطة التشريعية للمؤسسات المالية ومختلف الهياكل المعنية بتيسير الابتكار في النظام المالي. كما تستفيد الشركات المنضمة للبيئة الرقابية الاختبارية من الدعم المُقدم على المستوى القانوني والتقني من قبل خبراء من داخل وخارج البنك المركزي، إضافة إلى ضمان استيعاب مبتكري التقنيات المالية للأطر التنظيمية وبالتالي تصميم نماذج الأعمال على هذا الأساس. على صعيد دعم الابتكار، تم إدراج الحلول المبتكرة داخل البيئة التجريبية واعتماد معيار الابتكار كمعيار أساسي لقبول الحلول المقترحة. من جانب آخر تم الانفتاح على مجالات جديدة تعتمد الابتكار في المجال المصرفي والمالي وخلق الإطار التشريعي الملائم. بالاستفادة من فرص تكامل نماذج الأعمال مع القطاع المصرفي، تم خلق إطار تعاون بين البنوك وشركات التقنية المالية في صورة شراكات، كما تم حث البنوك وتشجيعها على اعتماد حلول تقترحها شركات التقنيات المالية. إضافة إلى ما سبق، يتم دعم الشركات عبر توفير خدمات لوجستية وتقنية وذلك عبر توفير مكان مخصص لشركات التقنيات المالية الحديثة داخل البنك المركزي (Innovation Lab).

في **السعودية**، يتم توفير بيئة فعلية لشركات التقنيات المالية لاختبار حلولها ومنتجاتها الابتكارية ضمن نطاق تنظيمي مخفف لفترة زمنية محددة بهدف فهم وتكوين صورة واضحة عن القواعد واللوائح المطبقة على الحلول الرقمية الجديدة التي لا يتوفر لها إطار تنظيمي حالي.

في **عُمان**، تتصدر الاستثناءات والتسهيلات الرقابية قائمة خدمات الدعم التي يقدمها البنك المركزي العماني من خلال البيئة التجريبية الرقابية. إضافة إلى ذلك يقوم فريق عمل البيئة الاختبارية بتقديم خدمات الاستشارات والإرشاد للمتقدمين الذين لم يستوفوا شروط الدخول لبيئة الاختبار المباشر التي تعتبر عالية نسبياً مقارنة بحداثة تجربة التقنيات المالية في السلطنة. كما توجد فرص عديدة ومساحة كبيرة للتعاون بين شركات التقنيات المالية والمؤسسات القائمة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية في السلطنة. لذلك وبحكم قرب البنك المركزي العُماني من هذه المؤسسات وثقته بأدائها فإنه يشجع شركات التقنيات المالية على الاستفادة من هذا التعاون من خلال قنوات التواصل العديدة الذي يُمكن للبنك المركزي استخدامها لتسهيل الربط بين هذه المؤسسات.

في **الكويت**، يقوم بنك الكويت المركزي بتقديم التوجيه اللازم لمُقدم الطلب من خلال التعاون لإجراء الاختبار الفني والأمني والعملي للمنتج أو الخدمة المقترحة، ذلك من خلال البيئة التجريبية المُعدة لذلك. كما يتم تقديم التوجيه والإرشاد بشأن الجوانب المرتبطة بالتعليمات والتشريعات الرقابية. كما يحرص بنك الكويت المركزي على دعم الابتكار، حيث يشمل نطاق البيئة الرقابية التجريبية المنتجات أو الخدمات التي لم يسبق طرحها في السوق المحلية سواءً تلك القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال أو مرتبطة بها أو غيرها من المنتجات والخدمات المستحدثة والمبتكرة وبحيث تكون الأولوية للمنتجات والخدمات التي يتوفر بها عنصر الابتكار. من جانب آخر، يتيح بنك الكويت المركزي اختبار المنتجات والخدمات المبتكرة بالتعاون مع القطاع المصرفي في دولة الكويت، كما يحرص على ربط المنتجات مع الجهات الحكومية في دولة الكويت مثل الهيئة العامة للمعلومات المدنية والتي توفر نظم الهوية الإلكترونية.

بناءً على ما سبق، يوضح الجدول التالي أوجه الدعم المختلفة التي تقدمها السلطات الإشرافية للشركات المنضمة إلى البيئات الرقابية الاختبارية:

جدول رقم (2)
أهم مجالات أوجه الدعم للشركات المنضمة إلى البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية

مجالات الدعم	البحرين	الكويت	تونس	الإمارات	عُمان
التوجيه والإرشاد	• ربط شركات التقنيات المالية مع اللاعبين الأساسيين في هذا المجال.	• توجيه مقدم الطلب لإجراء الاختبار الفني والأمني والعملي للمنتج أو الخدمة المقترحة. • تقديم التوجيه والإرشاد بشأن الجوانب المرتبطة بالتعليمات والتشريعات الرقابية.	• دعم على المستوى القانوني والتقني من قبل خبراء من داخل وخارج البنك المركزي. • ضمان استيعاب مبتكري التقنيات المالية للأطر التنظيمية وتصميم نماذج الأعمال على هذا الأساس.	• التواصل بشكل يومي مع شركات التقنيات المالية للرد على أي استفسار. • وجود العديد من المنتديات للنقاشات المتوفرة بشكل سنوي للتفاعل وتبادل الخبرات.	...
تسهيل الحصول على التمويل	• ربط شركات التقنيات المالية مع صندوق الواحة لبنك التنمية البحريني لتسهيل إقامة شراكات مع المستثمرين الملائكة (Angel Investors) وشركات الاستثمار.	...	...	• تواجد فعّال للأسواق التجارية الإلكترونية التي تجمع بين المستثمرين وشركات التقنيات المالية حيث يوجد عدة منصات إلكترونية تفاعلية تساهم في توفير الفرص لكلا الطرفين وتسهيل الحصول على التمويل.	...

مجالات الدعم	البحرين	الكويت	تونس	الإمارات	عُمان
دعم الابتكار	• فرصة للتواصل مع النظام البيئي الأوسع للتقنيات المالية من خلال التعاون مع خليج البحرين للتقنيات المالية والعديد من الكيانات الأخرى.	• دعم الابتكار المالي سواء القائم على أعمال الدفع الإلكتروني أو مرتبط بها أو غيرها من الخدمات المستحدثة والمبتكرة.	• إدراج الحلول المبتكرة داخل البيئة التجريبية واعتماد معيار الابتكار كمعيار أساسي للانضمام. • الانفتاح على مجالات جديدة تعتمد الابتكار في المجال المصرفي والمالي وخلق الإطار التشريعي الملائم .	• تشجيع شركات التقنيات المالية في شتى مجالاتها مثل الدفع الالكتروني، المنصات الالكترونية، الذكاء الاصطناعي وغيرها.	...
الاستفادة من فرص تكامل نماذج الأعمال مع القطاع المصرفي	• التنسيق بين الشركات في البيئة الرقابية الاختبارية والمؤسسات المالية قبل أو أثناء وجودهم في البيئة الاختبارية لإتاحة عقد شراكات مع المؤسسات المالية.	• إتاحة اختبار المنتجات والخدمات المبتكرة بالتعاون مع القطاع المصرفي. • ربط المنتجات مع الجهات الحكومية مثل الهيئة العامة للمعلومات المدنية والتي توفر الهوية الإلكترونية.	• خلق إطار تعاون بين البنوك وشركات التقنيات المالية (synergies). • حث البنوك وتشجيعها على اعتماد حلول تقترحها شركات التقنيات المالية.	• تشجيع العلاقات بين النظام البنكي وشركات التقنيات المالية من خلال إجراءات إيجابية وسريعة للموافقات الرقابية المطلوبة لدعم فرص التكامل مع الحفاظ الضوابط الرقابية بشكل كامل.	• فتح قنوات للتواصل والتعاون مع الجهاز المصرفي وتسهيل الربط بين هذه المؤسسات.
أوجه دعم أخرى	• التنسيق مع خليج البحرين للتقنيات المالية لتوفير مساحة عمل مشتركة للشركات في البيئة الرقابية مع باقي الشركات.	...	• دعم لوجستي وتقني وذلك عبر توفير مكان مبتكر مخصص لشركات التقنيات المالية الحديثة داخل البنك المركزي Innovation Lab .	...	...

(...) غير متوفر.

المصدر: صندوق النقد العربي، (2020). "استبيان الإصدار الأول من مرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، ديسمبر.

تاسعاً: مؤشرات أداء البيئات الرقابية الاختبارية

يتناول التقرير في هذا الجزء أداء البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية من خلال الاعتماد على عدد من المؤشرات التي يُمكن الاستناد إليها في هذا الصدد ومن بينها عدد شركات التقنيات المالية المُنضمة إلى البيئة الرقابية الاختبارية، وكذلك عدد الشركات التي تخرجت من هذه البيئات الرقابية، وكذلك الأطر التنظيمية الجديدة التي تم تبنيها استناداً إلى نتائج تقييم نماذج أعمال الشركات المنضمة في البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية.

في **السعودية**، على سبيل المثال ارتفع عدد شركات التقنيات المالية المُنضمة إلى البيئة الرقابية الاختبارية إلى 24 شركة في عام 2019 مقابل 6 شركات فقط في عام 2018، بينما بلغ عدد شركات التقنيات المالية الحديثة المتأهلة من البيئة الرقابية الاختبارية (الشركات المرخصة) حوالي ست شركات حتى نهاية شهر أغسطس 2020. في **الكويت**، وصل عدد شركات التقنيات المالية المُنضمة إلى البيئة الرقابية الاختبارية ثلاث شركات.

في **البحرين** انخفض عدد شركات التقنيات المالية المُنضمة إلى البيئة الرقابية الاختبارية إلى 9 شركات في عام 2020، مقابل 22 شركة عام 2018. علاوة على ذلك، تخرجت خمس شركات من البيئة الرقابية الاختبارية في البحرين ومن المتوقع تخرج شركتين قريباً. من بين الشركات الخمس التي تخرجت، تم ترخيص اثنتين منها. إضافة إلى ذلك، ارتفع عدد شركات التقنيات المالية المُنضمة إلى البيئة الرقابية الاختبارية في الأردن إلى حوالي 8 شركات في عام 2020 مقابل شركتين فقط في عام 2019.

شكل رقم (4)
عدد شركات التقنيات المالية المُنضمة إلى البيئة الرقابية الاختبارية (2020) (شركة)

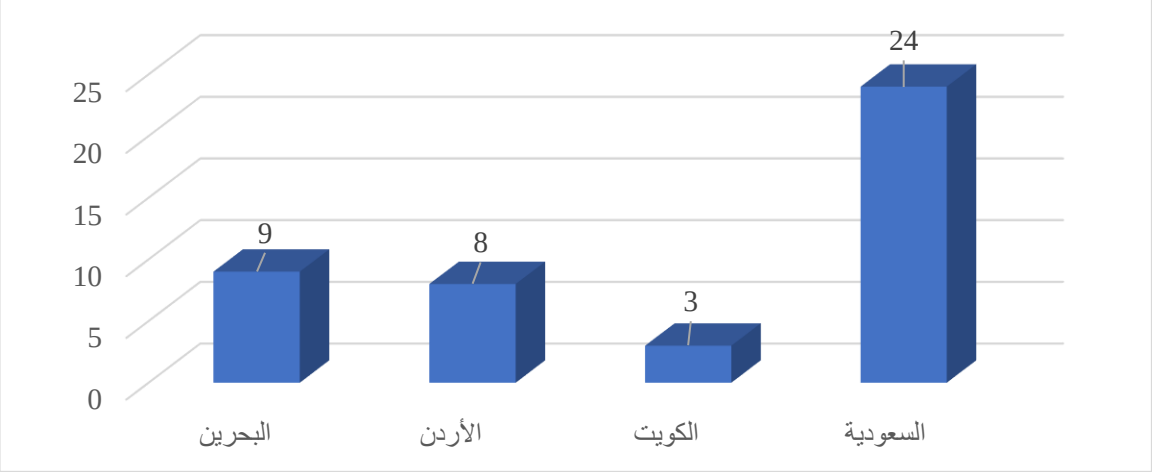

المصدر: صندوق النقد العربي، (2020). "استبيان الإصدار الأول من مرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، ديسمبر.

من ناحية أخرى، تبنت المصارف المركزية في الدول العربية عدد من الأطر التنظيمية الجديدة في ضوء ما أسفرت عنه أنشطة البيئات الرقابية الاختبارية، حيث تقوم **الإمارات** حاليًا بصياغة إطار عمل تعاوني للبيئة الرقابية الاختبارية، حيث سيتم استخلاص الدروس المستفادة من تجارب شركات التقنيات الحديثة في هذه البيئة الرقابية الاختبارية، وعلى أساس ذلك سيقرر المصرف المركزي إصدار أطر تنظيمية جديدة في حال دعت الحاجة إلى ذلك.

وفي **البحرين**، يتم العمل عن كثب مع الشركات المنضمة في إطار البيئة الرقابية بما يُمكن مصرف البحرين المركزي من دراسة الحلول التي يتم اختبارها وما إذا كان الإطار التنظيمي يمكنه استيعاب هذه الحلول من خلال دراسة نماذج مختلفة. كما تمكن مصرف البحرين المركزي من صياغة بعض الأطر التنظيمية بالاستفادة من البيئات الرقابية الاختبارية مثل: نظام الصيرفة المفتوحة الذي تم بموجبه حصول شركتين على رخصة لتشغيل منصة للأصول الرقمية. إضافة إلى إصدار لوائح منظمة للاستشارات المالية الرقمية.

من جهة أخرى، أصدر البنك المركزي السعودي مجموعة من القواعد المنظمة المتعلقة بأنشطة مقدمي خدمات المدفوعات، وتلك المتعلقة بتقديم منتج التمويل الاستهلاكي متناهي الصغر، والقواعد المنظمة للأنشطة المساندة لنشاط التمويل. إضافة إلى ذلك، قام البنك المركزي السعودي بتحديث قواعد فتح الحسابات البنكية، لتشمل بذلك خدمات فتح الحسابات عن بُعد للأفراد والشركات، وكذلك تقديم الخدمة للأفراد القاصرين دون سن الثامنة عشرة. كما ساهمت البيئة التجريبية في إصدار تعميم على البنوك بإمكانية الاستفادة من خدمات التصديق الرقمي المُعتمدة في المملكة للمنتجات البنكية المتعلقة بالتمويل الشخصي، وإصدار البطاقات الائتمانية للأفراد وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين والتي من المتوقع إصدارها قريباً.

في **الكويت**، يقوم بنك الكويت المركزي بإعداد التعليمات الخاصة باستيفاء متطلبات اعرف عميلك بناء على المراحل التي مرت بها إحدى المنتجات والخدمات في البيئة الرقابية التجريبية والمرتبطة بـنظم أعرف عميلك الإلكترونية.

بشكل عام، تسعى الدول العربية إلى رصد مجموعة من المؤشرات البارزة المستخدمة التي يُستدل بها في مدى نجاح البيئة الرقابية الاختبارية في الدولة. الجدير بالذكر أن هذه المؤشرات تتباين فيما بين الدول العربية كما يشير الجدول أدناه.

جدول رقم (3)
مؤشرات نجاح البيئة الرقابية الاختبارية المستخدمة في الدول العربية

اسم الدولة	المؤشرات
الأردن	• زيادة الطلب على التقدم للمختبر. • رغبة العديد من المؤسسات الدولية والمحلية بتوقيع مذكرات تفاهم مع المختبر. • نجاح التجارب المقدمة.
الإمارات	• عدد شركات التقنيات المالية الحديثة المشاركة. • عدد شركات التقنيات المالية الحديثة المتأهلة.
السعودية	• عدد الشركات التي يتم ترخيصها بعد نجاح تجربتها في البيئة التجريبية. • عدد الأطر التنظيمية والقواعد التي يتم تعديلها بعد نجاح تجربة الحل الابتكاري في البيئة التجريبية.
الكويت	• وجود بعض المنتجات والخدمات في مراحل متقدمة ضمن البيئة الرقابية التجريبية. • الإقبال على إصدار بعض التعليمات الرقابية بناءً على نتائج تقييم واختبار المنتجات والخدمات ضمن البيئة الرقابية التجريبية. • تعزيز أطر التعاون بين مقدمي الطلبات والجهات المختلفة مثل البنوك المحلية والقطاع المصرفي وغيرها.

المصدر: صندوق النقد العربي، (2020). "استبيان الإصدار الأول من مرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية".

عاشراً: الخلاصة والتوصيات

في ظل تسارع نمو أنشطة التقنيات المالية الحديثة وتنامي دورها في زيادة مستويات كفاءة الخدمات المالية وتعزيز فرص الشمول المالي في الدول العربية لاسيما في أعقاب جائحة كورونا، انصب اهتمام السلطات الإشرافية في الدول العربية على توفير البيئة الداعمة لنشاط هذه الشركات وتوفير مقومات النجاح لأنشطتها من خلال ضمان الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية الكفيلة بذلك.

في هذا السياق، تعتبر البيئات الرقابية الاختبارية أحد أهم العوامل الداعمة لنشاط شركات التقنيات المالية في المنطقة العربية، حيث تسمح هذه البيئات باختبار الابتكارات المالية لهذه الشركات في إطار بيئات تسمح باحتواء المخاطر ورصد نماذج أعمال هذه الشركات بهدف ترخيصها وصياغة الأطر التنظيمية اللازمة لذلك وفق نهج تشاركي يجمع كافة الجهات المعنية.

بناءً على ما سبق، تم تأسيس بيئات رقابية اختبارية أغلبها في البنوك المركزية العربية في سبع دول عربية بما يشمل كل من: الإمارات والأردن والبحرين وتونس والسعودية وعُمان والكويت. وفي حين ركزت هذه البيئات في بداية عملها على حلول التقنيات المالية الحديثة في مجال أنظمة الدفع الإلكتروني، اتسع نطاق عملها في أعقاب ذلك ليشمل عدد من المجالات المهمة الأخرى بالنسبة لتطوير القطاع المالي.

أشار التقرير إلى وجود ما يقرب من 44 شركة منضمة للبيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات ولديها بيئات رقابية اختبارية، وقد حقق عدد من هذه البيئات نجاحاً سواءً على صعيد عدد الشركات التي تخرجت بنجاح من هذه البيئات وحصلت على تراخيص لمزاولة النشاط أو على صعيد قيام السلطات الإشرافية بصياغة عدد من الأطر التنظيمية الجديدة ذات الصلة بنشاط شركات التقنيات المالية في عدد من المجالات من بينها: نظام الصيرفة المفتوحة، والأصول الرقمية، والاستشارات المالية الرقمية، والتمويل

الاستهلاكي متناهي الصغر، وخدمات التصديق الرقمي المُعتمدة، وإصدار البطاقات الائتمانية للأفراد وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تنظيم منصات التمويل الجماعي بالدين، ونظم اعرف عميلك الإلكترونية وذلك بالاستفادة من نماذج أعمال شركات التقنيات المالية العاملة في إطار البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية.

في ضوء ما تطرق له الإصدار الأول من مرصد البيئات الرقابية الاختبارية، يمكن استخلاص بعض التوصيات والانعكاسات على صعيد صنع السياسات للمزيد من تحفيز نشاط شركات التقنيات المالية وتعزيز فرص نجاح البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية من بينها:

- أهمية تركيز البيئات الرقابية الاختبارية على حلول التقنيات المالية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية التي من شأنها معالجة عدد من التحديات الاقتصادية المهمة على مستوى المنطقة العربية على رأسها تعزيز فرص النفاذ للخدمات المالية لاسيما من قبل الشباب والإناث والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- ضرورة توافق أنشطة وحلول التقنيات المالية الحديثة التي يتم اختبارها في البيئة التجريبية مع احتياجات الدولة في مجال التحول الرقمي والتقنيات المالية الحديثة، وبالأخص إذا كانت تلك التوجهات واردة في أي استراتيجيات للدولة (على سبيل المثال استراتيجية الدولة للشمول المالي أو التحول المالي الرقمي أو التقنيات المالية الحديثة،...إلخ)، إضافة إلى مراعاة التناسق بين مبادرات تنظيم الحلول المالية المُبتكرة مع تلك الأولويات، وبالتالي يتم مراعاة تناسق ما يتم اختباره في البيئة التجريبية مع مبادرات تنظيم صناعة التقنيات المالية الحديثة والتحول الرقمي للدولة.

- أهمية ترتيب أولويات واعتبارات إنشاء وتفعيل المختبر، بحيث تكون تدريجية للتعلم من الخبرات المُكتسبة أثناء مراحل التنفيذ الأولى، أيضاً من الممكن أن تكون إجازة المختبر التنظيمي للحلول المُختبرة تدريجية بحيث تبدأ بعدم الاعتراض عليها من حيث تداعياتها على سلامة القطاع المالي، و/أو إجازة الحلول والمنتجات، ثم إصدار الترخيص الخاص بها، ذلك طبقاً لأهمية ومخاطر الحلول المختبرة بالنسبة للقطاع المالي. بحيث يتم الاستفادة من تجربة المُختبر التنظيمي في وضع التشريعات المتلازمة مع تلك الحلول المالية وبالتفاصيل اللازمة لتنظيم الصناعة كمرحلة لاحقة بعد التأكد من نضوج تلك الحلول وتداعياتها على سلامة القطاع المالي.

- التوافق بين الجهات المُنظمة ذات العلاقة، على أغراض إنشاء المُختبر التنظيمي، والأنشطة ذات الأولوية التي يرعاها، والقواعد التنظيمية التي تحكم الانضمام له وفترة الاختبار والتأهل من المُختبر، إضافة إلى الموارد المالية والقدرات اللازمة لبناء المختبر.

- ضرورة التعاون والتنسيق على المستويين الإقليمي والدولي مع السلطات الرقابية والإشرافية ذات الخبرة أو الرائدة في هذا المجال، لتبادل الخبرات والمعرفة حول الموضوع. أيضاً من الممكن عقد الشراكات والتعاون من خلال برامج منُظمة مثل برامج التوأمة ومذكرات التفاهم.

- العمل على التطوير المستمر لآليات عمل البيئات الرقابية الاختبارية في الدول العربية ورصد التحديات القائمة والتجارب العربية المميزة في هذا الإطار بما يساعد على استخلاص الدروس المستفادة على مستوى الدول العربية والبناء عليها.

- تعزيز التنسيق بين السلطات الرقابية والإشرافية في المجالات ذات العلاقة بالحلول التي يتم اختبارها في البيئة التجريبية، على سبيل المثال الجهات المنظمة للقطاع المصرفي، وأسواق المال، والقطاع المالي غير المصرفي، والتأمين، والاتصالات، وأمن المعلومات، ...إلخ.

- التعاون والتنسيق بين إدارة المختبر التنظيمي ووحدة الابتكارات المالية أو التقنيات المالية الحديثة (*Innovation Offices*) داخل السلطات الرقابية والإشرافية لتكامل السياسات والمبادرات لتعزيز الابتكارات المالية وتنظيم الصناعة.

- التركيز على تعزيز الصلة ما بين شركات التقنيات المالية الحديثة والقطاع المالي المصرفي وغير المصرفي لإقامة وتوطيد الشراكات الناجحة في مجال تطوير الخدمات المالية بما يساعد على زيادة مستويات كفاءتها والاستفادة من الابتكارات المالية في تطوير القطاع المالي العربي.

- بناء قدرات القائمين على المختبر التنظيمي لمواكبة الابتكارات المالية ورسم سياسات المختبر وقواعده بما يتلاءم وظروف الدولة وأولوياتها وإمكاناتها.

- تبني إطار رقابي تناسبي داعم لنشاط هذه الشركات يوازن ما بين المكاسب المتحققة من اتساع نطاق هذه الخدمات وما بين المخاطر المترتبة عنها.

- تبني مبادرات لتسهيل نفاذ شركات التقنيات المالية إلى التمويل حيث تعتبر متطلبات الحد الأدنى لرأس المال من بين أهم التحديات التي تواجه عدد من هذه الشركات.

- العمل على توفير الإحصاءات اللازمة فيما يتعلق بقطاع التقنيات المالية الحديثة بشكل عام والبيئات الرقابية الاختبارية بشكل خاص بما يساعد متخذي القرار على تبني التدابير الملائمة على صعيد توفير البيئة الداعمة لعمل هذا القطاع.

الملاحق

الملحق رقم (1)
دور صندوق النقد العربي في دعم التقنيات المالية الحديثة والبيئة الداعمة لها:

مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة

في إطار تولي صندوق النقد العربي الأمانة الفنية لمجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، أطلق صندوق النقد العربي مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في ديسمبر 2018، لتضم ممثلين عن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية، وهيئات أسواق المال، والبنوك التجارية، وشركات الخدمات المالية، إضافة إلى ممثلين عن مقدمي خدمات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، وخبراء من مختلف المؤسسات والأطر المالية الإقليمية والدولية، من أبرزها صندوق النقد والبنك الدوليين، وبنك التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، ومجموعة العمل المالي (فاتف)، ومؤسسة التمويل الدولية. علاوة على ممثلين من بعض الجامعات النشطة في مجال التقنيات المالية الحديثة، واتحادات المصارف وجمعيات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، إلى جانب عدد من مؤسسات القطاع الخاص الرائدة في مجال التقنيات المالية الحديثة على مستوى العالم. تساهم المجموعة من خلال تبادل التجارب والخبرات في تعزيز المعرفة المتنوعة لدعم صناعة التقنيات المالية الحديثة وتنمية الابتكار بها، بما يساعد السلطات في الدول العربية على تطوير استخدامات التقنيات المالية الحديثة لديها وتنظيمها، بالشكل الذي يتناسب مع استراتيجيات ورؤى كل دولة. تعمل المجموعة على بناء قدرات العاملين لدى الجهات الاشرافية والرقابية في الدول العربية، وبناء شبكة من العلاقات بين الخبراء العرب والدوليين من القطاعين العام والخاص للنهوض بهذا المجال في الدول العربية.

أ. تعمل مجموعة التقنيات المالية الحديثة كمنصة للتشاور وتبادل الخبرات

تناقش المجموعة من خلال اجتماعاتها الدورية عدد من القضايا ذات الأولوية، على سبيل المثال: دور صناعة التقنيات المالية الحديثة في أعقاب جائحة فيروس كورونا وتعزيز إلحاق العملاء رقمياً، والهوية الرقمية، وقواعد أعرف عميلك الإلكترونية. أيضاً سبل مواجهة التهديدات الإلكترونية وتبادل المعلومات بشأنها، كذلك أولت اهتماما بمناقشة سلامة تطبيقات العمليات المصرفية المفتوحة، والفرص المتاحة والتحديات ذات العلاقة، وكيفية تفعيلها. من جانب آخر، يتم مناقشة موضوع الحلول التقنية الرقابية والاشرافية (Regtech/Suptech) واستخداماتها من قبل الهيئات الرقابية والإشرافية لدعم السلطات في الدول العربية، وكيفية استفادتها من تلك الحلول في أداء مهمتها. أيضاً تتناول مناقشات المجموعة موضوع العملات الرقمية للمصارف المركزية والغرض من إصدارها وهيكلتها وكافة الجوانب التشريعية والتقنية المتعلقة بها. إضافةً إلى مناقشة الأصول المالية الرقمية وآليات التمويل البديل والإطار التنظيمي لها، بما يشمل منصات التمويل الجماعي وإقراض النظراء. كما تتناول الاجتماعات موضوع البنية التشريعية والإطار الرقابي المرتبطين بصناعة التقنيات المالية الحديثة، ومتطلبات تعزيز الإطار التنظيمي للحفاظ على التوازن بين سلامة الإطار التشريعي والتنظيمي من جهة، ودعم الابتكارات الرقمية من جهة أخرى، إضافة إلى أهمية تعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات المالية ومقدمي حلول وخدمات التقنيات المالية الحديثة. كما تناقش المجموعة أيضاً أحدث تطورات البنوك الرقمية، والبنوك الجديدة عبر شبكة المعلومات (Neobanks)، والتطورات في خدمات الحوافظ الرقمية، والمبادئ التنظيمية لمقدمي خدمات الحوافظ الرقمية التي تصدرها المجموعة.

ب. إصدار مجموعة من الأدلة والمبادئ الإرشادية:

حرصاً على تعزيز صناعة التقنيات المالية الحديثة والبيئة الداعمة لها في الدول العربية، خصوصاً في أعقاب جائحة كورونا، أصدرت مجموعة التقنيات المالية الحديثة بالتعاون مع السلطات الاشرافية عدد من المبادئ الإرشادية التي تعزز تقديم الخدمات والمنتجات الرقمية وسلامة القطاع. اشتملت ما يلي:

1. **المبادئ الارشادية حول السلامة الإلكترونية للبنية التحتية المالية في الدول العربية**: في ضوء الحاجة لمواجهة التهديدات الالكترونية، قدمت المبادئ توصيات حول تعزيز حوكمة الأمن الإلكتروني من خلال نهج منظم واستباقي داخل المؤسسة المالية في إدارة كل من التهديدات الإلكترونية السائدة والناشئة التي تواجهها أو قد تواجهها. إضافة إلى إعداد رؤية للمؤسسة المالية واستراتيجياتها المتعلقة بسلامة منظومتها الالكترونية وكيفية تنفيذها، وأهمية تحليل وإجراء اختبار قدرة المؤسسة المالية للاستجابة للهجمات وإدارتها والخطط المرتبة عليها.
2. **المبادئ الإرشادية للهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الالكترونية في الدول العربية**: أكدت المبادئ أهمية تحقيق التوازن بين إلحاق العملاء رقمياً عن بُعد، وبين ضمان الامتثال للقواعد التي تهدف إلى محاربة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. قدمت المبادئ خطوات مستقبلية من الممكن أن تتبناها الدول العربية لبناء الهوية الرقمية وتعزيز استخدامها تشمل: إنشاء مُعرف رقمي للهوية يكون وحيداً وقانونياً وقابل للتشغيل البيني، مع التركيز على وضع سياسات وقواعد ولوائح تعالج المخاطر أو المخاوف المرتبطة باستخدام الهوية الرقمية. أيضاً دعت المبادئ إلى إنشاء نظام لإجراءات العناية الواجبة "القائم على المخاطر".
3. **المبادئ الارشادية لبناء إستراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة**: تضمنت خمسة محاور رئيسة لدعم بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة، بهدف تعزيز البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. ألقت المحاور الخمسة الضوء على ركائز بناء الأطر التنظيمية والتشريعات والسياسات اللازمة لاحتضان الابتكارات المالية، وكيفية تنمية المواهب والقدرات لدى الشركات الناشئة لابتكار الحلول والمنتجات المالية الحديثة، وسبل تعزيز جوانب التمويل المتاحة لمقدمي الحلول والمنتجات المالية المبتكرة، إضافةً إلى الاهتمام بالتدريب لتنمية كفاءات الشباب والشركات الناشئة وكوادر المؤسسات المالية والهيئات الرقابية والاشرافية . تؤكد المبادئ أن نجاح بناء وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية يعتمد على المشاركة والتعاون بين كافة الجهات المعنية داخل منظومة التقنيات المالية الحديثة، والهيئات الرقابية والاشرافية، ومقدمي الحلول والخدمات، وضرورة الشراكة بين المؤسسات المالية التقليدية، وشركات التقنيات المالية الحديثة.
4. **المبادئ الإرشادية حول "نماذج التمويل البديل: التطورات والإرشادات للدول العربية"**. تتضمن المبادئ الإرشادية ركيزتين من المبادئ والتوصيات. تتعلق الأولى بنماذج التمويل البديل، التي تشمل تطوير القواعد والإجراءات بناءً على مراحل نمو السوق. فوفقاً لتلك المراحل، يتم اختيار السياسات المصاحبة والقواعد التنظيمية المناسبة. حيث تدعو الارشادات السلطات الرقابية إلى توحيد القواعد الخاصة بالتمويل

الجماعي وتمويل النظراء داخل الدولة وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي. أما الركيزة الثانية، فتتناول آليات تشفير الأصول المالية الرقمية وتؤكد في هذا الإطار على الحاجة للارتقاء بالتشريعات والحوكمة المتعلقة بتشفير الاصول المالية، بما يستوجب مراجعة الإطار التشريعي الحالي ليتم تقديم تعريف للأصول الرقمية المشفرة، وسبل التعامل مع التحديات لتوسيع استخدام الاصول الرقمية في النظام المالي. تتطرق المبادئ هنا إلى تأكيد الامتثال لقواعد "أعرف عميلك" لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتوافق مع القواعد الضريبية السائدة، وتعزيز إطار كل من حفظ البيانات والأمن الإلكتروني مع استخدام تقنيات السجلات اللامركزية، وتنمية وتطوير نماذج أعمال المؤسسات المالية في مختلف مراحل الأصول المالية الرقمية. أخيراً تشرح المبادئ جوانب تكامل منظومة عمل منصات التمويل البديل، كما تتناول متطلبات حماية المستثمرين، والتوعية المالية في هذا الشأن.

5. **الدليل التنظيمي حول "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"**: إيماناً بأهمية توافر المعلومات حول قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية لرفع كفاءة الصناعة وزيادة معدلات الاستثمار بها، أطلق الصندوق بالتعاون مع أعضاء مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة الدليل التنظيمي للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. يهدف الدليل إلى التعريف بصناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، ويتضمن الأطر التنظيمية لصناعة هذه التقنيات والتشريعات المرتبطة بها. كما يشير الدليل إلى الأحكام والإجراءات الرقابية والإشرافية، ومتطلبات الترخيص للشركات، والتوزيع القطاعي للشركات المُرخص لها بمزاولة أنشطة التقنيات المالية الحديثة، إضافة إلى التعريف بالسلطات التنظيمية المسؤولة عن الصناعة ودورها داخل الدول العربية. كذلك يستعرض الدليل البيئة الحاضنة لصناعة التقنيات المالية الحديثة، ومراكزها، ومسرعات الأعمال، وأنشطة ومبادرات التقنيات المالية الحديثة القائمة في عدد من الدول العربية.

ج. إصدار مجموعة من أوراق العمل والسياسات:

1. **وثيقة رؤية الخدمات المصرفية المفتوحة للدول العربية**: نظراً للأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها الخدمات المصرفية المفتوحة في النظام المصرفي العالمي، تناولت الوثيقة الفرص الكبيرة التي تتيحها الخدمات المصرفية المفتوحة في تعزيز الابتكار في مجال التقنيات المالية في أعقاب جائحة كورونا وتسارع العمليات والخدمات عن بُعد. خلصت الوثيقة إلى رؤية من خمس محاور - خطوات- لمقاربة الأعمال والخدمات المصرفية المفتوحة في المنطقة العربية، يتطلب تحقيقها تعاون نشِط وفعّال بين مختلف السلطات الرقابية والاشرافية، والبنوك والشركات المالية وشركات التقنية المالية وكل الأطراف الأخرى ذات العلاقة، للوصول إلى رؤية مشتركة لكيفية مقاربة الخدمات المصرفية المفتوحة والتمويل المفتوح في الدول العربية. تمثلت المحاور الخمسة في الجوانب التالية: "المبادئ عوضاً عن الوصفات"، و"التطبيق المرحلي"، و"الحقوق المتعلقة ببيانات العُملاء"، و"توحيد وتحييد المعايير التقنية"، و"المساواة بين كافة الجهات المعنية.

2. **"العملات الرقمية للمصارف المركزية: إطار تحليلي للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية"**: مع تزايد الاهتمام باستخدامات العملات الرقمية على المستوى العالمي خلال عام 2020، أصدرت المجموعة ورقة سياسات حول الموضوع. تُلقي الورقة الضوء على عدة محاور تشكل الإطار التحليلي، منها أولويات ومبررات إصدار العملات الرقمية، والتحديات المُصاحبة لإصدارها، والأنواع والتصميمات المتعددة لها، إضافة إلى المتطلبات القانونية والتقنية، والدور الذي قد تلعبه العملات الرقمية مقارنةً بتقنيات أخرى. كما تستعرض الورقة المبادرات والمستجدات في هذا الشأن على مستوى الدول العربية والعالم، وتقدم تصوراً وتوصيات لترتيب الأولويات والمتطلبات اللازمة لدعم السلطات الإشرافية العربية الراغبة في اصدار عملات رقمية في عملية اتخاذ القرار.

3. **الهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية:** هدفت الورقة إلى إلقاء الضوء على أهمية إلحاق العملاء رقمياً لتعزيز نسب وصول العملاء إلى الخدمات المالية الرسمية، وعرض للتطورات في هذا المجال ورصد لحالات دولية، وعرض واقع الدول العربية في هذا الشأن، وهو ما يستتبعه تنمية منظومة الهوية الرقمية وإطار قواعد اعرف عميلك الالكترونية وإجراءات العناية الواجبة للعملاء. تقدم الورقة عرضاً للهوية الرقمية وحالات استخدامها المتنوعة، كما تركز على عملية الإلحاق الرقمي للعملاء المعتمدة من قبل المؤسسات المالية في مختلف الدول العربية، وأهمية التوقيع الرقمي لزيادة كفاءة النظام، إضافة إلى أفضل الممارسات في هذا الشأن.

د. إطلاق مؤشر للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية:

يُلقي المؤشر الضوء على مدى تقدم وجهودها الدول العربية في مجال التقنيات المالية الحديثة استناداً إلى استبيان سنوي يُوجه إلى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. يغطي الاستبيان الستة محاور الرئيسة لبناء وتنمية صناعة التقنيات المالية الحديثة، والتي تُشكل محاور الارتكاز لبناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة، حيث تتضمن السياسات والأطر الرقابية والتشريعية، وجانب الطلب، ومدى توفر التمويل، وتنمية المهارات والمواهب، والبنية التحتية الرقمية للأسواق المالية، وأخيراً التعاون والشراكات بين الأطراف ذات العلاقة.

هـ. التوعية بالمصطلحات المالية والمصرفية:

في إطار الحرص على تعزيز الثقافة المالية الرقمية في الدول العربية، وإيماناً من الصندوق بأهمية وجود مرجعية لمصطلحات التقنيات المالية الحديثة، أصدر الصندوق **"دليل مصطلحات التقنيات المالية الحديثة"**، الذي يحتوي على (14) فصل وأكثر من (600) مصطلح باللغات الثلاث (العربية، الإنجليزية، الفرنسية) تغطي كافة مصطلحات التقنيات المالية الحديثة، إضافةً إلى فصل حول المصطلحات العامة. شملت الفصول المجالات التالية: الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، تقنية قواعد البيانات المتسلسلة، الحوسبة السحابية، التشفير، أمن الفضاء الالكتروني، حماية البيانات، الهوية الرقمية، تقنية السجلات اللامركزية، التأمين باستخدام التقنيات الحديثة، العمليات المصرفية المفتوحة، المدفوعات، العقود الذكية، وأخيراً الترميز.

و- بناء استراتيجيات التحول المالي الرقمي:

نظم الصندوق بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي في الدول العربية خلال يوليو 2020، ورشة عمل"عن بعد" حول **بناء استراتيجيات للتحول المالي الرقمي**، شارك فيها معظم المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وهي ورشة تفاعلية تم من خلالها الاستفادة من خبرات وتجارب إقليمية ودولية في بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة، وأهميتها في دعم التحول المالي الرقمي. كما تناولت الورشة المتطلبات اللازمة لتصميم استراتيجيات التقنيات المالية الحديثة، والتعامل مع تحديات التحول المالي الرقمي وخلق بيئة ملائمة تساعد على تطوير التقنيات المالية الحديثة. كذلك جرى تناول سبل دفع تطوير والابتكار بشكل أفضل داخل المصارف المركزية وفي اعداد مختبرات الابتكار والبيئة المشجعة على نجاحها.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت: www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND